

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 - 1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م

إشراف الأستاذ (ة):

- د. أمال معوشي

إعداد الطالبتين:

- سعاد عزة

- رندة معاوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
محمد السعيد قاصري	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أمال معوشي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
أمنية بن رحال	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 - 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة

وبعدها نتقدم بالشكر والتقدير الى المشرفة على هذا العمل

الأستاذة "معوشي أمال" التي لم ترهقها وتقلقها مهمة متابعة

هذه المذكرة بالرغم من انشغالاتها العديدة فلها منا كل التقدير

وأدامها الله ذخرا للعلم والمتعلمين .

كما نتقدم بخالص الشكر الى جميع أساتذة قسم التاريخ .

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

إهداء

أهدي هذا العمل الى روح جدي عبد الرحمان - بوضياف رحمهم الله والى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب جدتي قرمية .
الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى
والدتي العزيزة مريم .

الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يخل بشيء من أجل دفعي
في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر والدي العزيز أحمد .
الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي أخي وسندي في
الحياة عبد الكريم والى صغيرة البيت المدللة أختي حليلة السعدية .

الى من سرنا سويًا ونحن نشق طريق النجاح والآن نقطف زهرة تعلمنا أختي زهور .
الى عمي موسى الذي دعمني بتشجيعاته منذ الصغر للوصول الى أعلى المراتب
وعائلته الكريمة الى الأخوال : عمر - محمد - سليم - خالد وعائلته الكريمة .

الى فرحة البيت وبهجته ريان و آدم .
الى صديقاتي : رندة - حياة - أميرة .
كما لا أنسى الأخ والصديق علي علاوي .

الى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى
وأحلى عبارات في العلم أساتذتنا الكرام .
والى كل الذين أحبهم ومحبتني .

سعاد

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء
الى من قال فيهما الله تعالى: ﴿وبالوالدين احسانا﴾ الاسراء 23.
الى التي حملتني وهنا على وهن الى من وضعت الجنة تحت اقدامها
الى أمي العزيزة.
الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى من علمني العطاء دون انتظار الى
من أكن له مشاعر التقدير والاحترام أبي الغالي أطل الله في عمره.
الى روح جدي وجدتي رحمهما الله .
الى كل أفراد أسرتي التي ترعرعت بين أحضانها الى من كانوا سندي
في الحياة وشجعوني إخوتي وأخواني : سامية وأبنائها وأمال وأخي الكبير
بوجعة وفؤاد الى كل براعم العائلة أكرم واسحاق وبالأخص كتكوت العائلة محمد
الى أفراد أسرتي المستقبلية الى من سيكون شريك حياتي سامي حليلو
الى كل الأهل والأقارب دون استثناء .
والى كل صديقاتي كل باسمه اللواتي كن نعم السند .

رندة

مقاطعة

مقدمة :

يعتبر الوقف من أهم خصوصيات الدين الاسلامي ، فهو يعبر عن إرادة الخير في الانسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع ، فالتاريخ الاسلامي حافل بالأوقاف التي حققت مصالح المسلمين ، والتي شيدت لدعم البر والخير والتنمية ، الى أن أضحت الأوقاف عبارة عن مؤسسة دينية اجتماعية اقتصادية وحضرية لها مكانتها في التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان العربية الاسلامية وبلاد المغرب بما فيها الجزائر التي عرفت خلال الحكم العثماني (1518 - 1830م) انتشارا كبيرا للأوقاف الأمر الذي أدى الى تسييرها وتنظيمها وفق مؤسسات لكل منها خصائصها و أوقافها من منطلق تنوع أدوارها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بتهافت جل طبقات المجتمع .

دواعي اختيار الموضوع :

هناك جملة من العوامل دفعتنا الى اختيار موضوع " مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م) " ممزوجة بين الموضوعية أحيانا والميول الذاتية أحيانا اخرى .

- فالدوافع الموضوعية تمثلت في أن :

موضوع الوقف له أهمية في تاريخ الجزائر ، فالملاحظ أن معظم الدراسات التي تخص فئة الأتراك تطرقت الى الجانبين السياسي والعسكري ، لذا رأينا أن الموضوع يستحق الدراسة .

بالإضافة الى احتواء الموضوع على جوانب تاريخية متنوعة تتضمن التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الجزائر العثمانية تتطلب الرجوع الى دراسات فقهية تاريخية .

- أما عن الدوافع والميول الذاتية هو تحمسنا لمعرفة بعض مظاهر الحضارة الاسلامية في الجزائر خلال العهد العثماني وبالتحديد موضوع المؤسسات الوقفية بالإضافة الى ابراز التعايش المذهبي و أثره في البناء المؤسسي للأوقاف.

إشكالية البحث :

تتمحور اشكالية الموضوع في السؤال الجوهرى التالي :

- فيما تمثلت أهم المؤسسات الوقفية ؟ وماهي أبرز العائدات الوقفية لكل منها ؟
- وتتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية يمكن طرحها كما يلي :
- ماهي وضعية الأوقاف قبيل الفترة العثمانية ؟
- ماهي الأسباب التي جعلت الوقف يتطور خلال العهد العثماني ؟
- فيما تمثلت مؤسسات الوقف الدينية والعامة والخاصة ؟ وكيف كانت تسير كل منها ؟
- ما الدور الذي لعبته مؤسسات الوقف في الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي؟

منهج الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية والتساؤلات و الإلمام بجوانب الموضوع تم اتباع منهجين هما : المنهج التاريخي في سرد الأحداث ذات العلاقة بموضوعنا وترتيب هذه الأحداث وفق ما يخدم بحثنا ، والمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الأحداث التاريخية وصفا دقيقا وفهم الموضوع.

خطة الدراسة :

أما هيكل الدراسة فقد اشتملت على مقدمة ومدخل و أربعة فصول ثم خاتمة تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات اضافة على عدد من الملاحق التي تعد من متممات البحث .

- مهدنا للموضوع بمدخل درسنا فيه الوقف من حيث التعريف والمشروعية والانواع.
- الفصل الأول : خصصناه للحديث عن تطور الوقف بالجزائر خلال العهد العثماني ، ضم ثلاث مباحث الأول تحت عنوان لمحة عن الوقف قبل مجيء العثمانيين ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان العوامل التي ساعدت في انتشار الوقف خلال الحكم العثماني و أخيرا تطرقنا الى طريقة تسيير المؤسسات الوقفية .
- الفصل الثاني : عنوانه بمؤسسات الوقف الدينية العامة ودورها في التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، المبحث الأول فيه خصصناه للحديث عن مؤسسة الحرمين الشريفين أما المبحث الثاني فكان هن مؤسسة الجامع الأعظم و آخر مبحث بعنوان مؤسسة سبل الخيرات .
- الفصل الثالث : المتمثل في مؤسسات الوقف الدينية الخاصة ودورها الثقافي والاجتماعي بداية بمؤسسة أوقاف الزوايا والأضرحة ، أما المبحث الثاني فكان

مخصص للحديث عن مؤسسة أوقاف أهل الأندلس ، أخيرا أوقاف جماعة الأشراف .

- الفصل الرابع : تطرقنا فيه الى المؤسسات الوقفية المتنوعة ومساهماتها في مختلف المجالات ، حيث ضم هذا الفصل هو الآخر ثلاث مباحث تعرضنا في المبحث الأول للحديث عن أوقاف مؤسسة بيت المال باعتبارها تابعة للسلطة ، يليها المبحث الثاني حول أوقاف الجند والثكنات ، لنتطرق في الأخير الى أوقاف المرافق العامة .

- وختمنا الموضوع لذكر أهم النتائج والاستنتاجات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة .

المصادر والمراجع :

استطعنا أن نجمع بعض المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعنا فاعتمدنا على مجموعة من المصادر المحلية من كتب ومذكرات لشخصيات عايشة الفترة المدروسة وقد كان لها وزنها في الحياة السياسية والاقتصادية كأمثال نقيب الأشراف أحمد الشريف الزهار ، وكتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة وغيرها من الكتب والتي أمدتنا بمعلومات تاريخية قيمة عن الأوقاف بصفة عامة ، باعتبارهم هم أصلا أحد الواقفين في تلك الفترة بالإضافة الى كتاب تقييدات ابن المفتي ورحلة ابن حمادوش ومصدر اجنبي لقنصل فرنسا في الجزائر Ventur De Pradis .

أما عن المراجع فقد تنوعت بين الكتب الفقهية والتاريخية لعل أهمها كتابات أبو القاسم سعد الله في مرجعه الموسوعي تاريخ الجزائر الثقافي بأجزائه وكتب ناصر الدين سعيدوني مثل دراسات تاريخية عن الملكية والوقف والجباية وكتاب للمرحومة عائشة غطاس تحت عنوان الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها بالإضافة الى مراجع أخرى.

هذا اضافة الى الدراسات الأكاديمية التي تطرقت الى موضوع الأوقاف معتمدة على المصادر الأرشيفية ، برزت من خلالها العديد من الدراسات التي دلت على حضور علمي في ميدان الوقف .

الصعوبات :

إذا كانت الغايات لا تدرك الا بخوض الصعوبات فان هذه المجهودات والمتاعب أكسبتنا معارف جديدة ، فلا شيء يمكن ان يضاهي متعة البحث العلمي بكل حالاته خاصة في الأوقات الصعبة حيث وقفنا أمام صعوبة التحكم في الموضوع نظرا لتشعبه ، كما تطلب موضوعنا الإمام ببعض الكتب الفقهية المتعلقة بالبحث .

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

المحل:

الإطار المفاهيمي للوقف

1- تعريف الوقف

2- مشروعية الوقف

3- أنواع الوقف

• المدخل: الإطار المفاهيمي للوقف

يعد الوقف شكلا من أشكال الانفاق التي حض الشارع على فعلها والقيام بها، ومن الملاحظ أن الفقهاء انقسموا في تقسيم المصطلح؛ فمنهم من استخدم الحبس، واستخدم القسم الآخر مصطلح الوقف، وقد شاع مصطلح الوقف مع مرور الوقت في المشرق الإسلامي، في حين نجد أنه شاع في بلاد المغرب والأندلس مصطلح الأقباس¹.

1/ تعريف الوقف:

أ/ لغة: الوقف في اللغة هو الحبس² والمنع وهو مصدر وقفت الشيء إذا حبسته وأجوزه أنه حبس العين، وتسبيل ثمرتها؛ أي حبس العين والتصدق بمنفعتها في سبيل الله، وأيضا منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء وهذا التعريف هو أصدق تعريف جامع عند الفقهاء³.

والوقف في معجم ابن منظور هو: مصدر قولك وقفت الدابة، ووقفت الكلمة وقفا، وقول وقف الأرض على المساكين وقفا حبسا، وأما أوقف فهي لغة رديئة والجمع أوقاف، والحبس هو ما وقف وحبس⁴.

وفي مختار الصحاح: "الوقف سوار من عاج، ووقفت الدابة وقفا... وليس الكلام إلا أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه"، أي « أقفلت... وكل شيء تمسك عنه تقول وقفت وقيل للموقوف "وقف" تسمية له المصدر»⁵

¹ مقتدر حمدان عبد المجيد، الوقف مفهومه وتاريخه وأسبابه، مؤتمر الوقف الإسلامي، قاعة المؤتمرات بوزارة التعليم العالي، السودان، 11-12 يوليو 2017م، ص 1-2.

² عيسى زكي، موجز أحكام الوقف، ط2، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1995م، ص 4.

³ محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971م، ص 5.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، المحيط، معجم لغوي علمي قدمه الشيخ عبد الله العلي، اعداد يوسف خيط، مجلد 1، بيروت، لبنان، د ت، ص 551.

⁵ موفق الدين الدمشقي، المغني، تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972م، ج 8، ص 184.

ب/ اصطلاحاً: هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة، أو هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، ويقصد بعين الوقف أو رقبته أصله، وهو الشيء الذي أوقفه الواقف كأن يكون داراً أو بستاناً أو نقداً¹.

وللفقهاء بشأن الوقف تعاريف متعددة تبعاً لمراد كل منهم ودلالة المصطلح لديهم ومن جملة تلك التعاريف ما يلي:

_ **تعريف المالكية:** يعرف المذهب المالكي الوقف على أنه: «حسب العين عن التصرفات التملكية مع بقاءها على ملك الواقف والتبرع اللازم بريعتها على جهة من جهات البر» أي أن العين الموقوفة لا تخرج عن ملك الواقف ويمنع الواقف من التصرف في العين الموقوفة بأي تصرف تملك ويكون التصديق بمنفعتها فقط ولا يشترط التأييد².

_ **تعريف الحنفية:** هو "حسب العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهات الخير، ويرى الشيخ أبو حنيفة أن العين الموقوفة تبقى على ملك الواقف، يجوز له الرجوع عنها، إلا في بعض الحالات التي يلزم بها الوقف".

_ **أما تعريف الشافعية:** فقد عرفه الإمام النووي بقوله: "هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه إلى البر تقرباً إلى الله تعالى".

_ **تعريف الحنابلة:** عرفه ابن قدامة المقدسي: بأنه "تحبیس الأصل، وتسبیل الثمرة، ممنوع من التصرف في عينه بلا عذر"³.

¹ عيسى زكي، مرجع سابق، ص4.

² أحمد بن محمد أحمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، مكتبة أيوب، نيجيريا، 2000م، ص124.

³ سعيد منصور مرعي القحطاني، اسهام الوقف في دعم الحركة العلمية في القرن السابع للهجري، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، 1430هـ-1441هـ، ص22-23.

2/ مشروعية الوقف:

استند العلماء في تأصيلهم لشرعية الوقف إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، وهذه الأدلة وإن كانت لا تدل على موضوع الوقف بصفة مباشرة فإنها تحت على أعمال البر والخير وهذه الأدلة كالاتي:

أ/ من القرآن الكريم: لقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تحت على عمل الخير وإعطاء الصدقات التي يتقرب بها العبد إلى ربه، ومنها:

ـ قوله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»¹، والتحبيس هو من أعظم أنواع الخير الذي أمرت به الآية لأنه يطول نفعه ويكثر المستفيدون منه.

ـ وقوله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ»². فالله عز وجل يكتب أفعال العباد ويكتب الآثار التي تتجم عن أفعالهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم تبقى آثارها الخيرة الطيبة بعد موت صاحبها، ويستمر ثوابها ما دام لها نفع لأحد من عباد الله، أو من عامة خلقه³.

ـ وقوله تعالى: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»⁴.

¹ سورة آل عمران، آية 92.

² سورة يس، آية 12.

³ صالح عبد الرحمن الحصين وعبد الله بن سليمان المنيع، نبذة عن الوقف، مركز استثمار المستقبل، الرياض، السعودية، د ت، ص 7.

⁴ سورة آل عمران، آية 133.

ب/ من السنة النبوية: تناولت السنة المطهرة الترغيب في أعمال البر والإحسان وهذا مصداقا لقول الرسول صل الله عليه وسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ¹، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ "².

وعن عثمان بن عفان³ رضي الله عنه أن الرسول صل الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ، فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءٍ الْمُسْلِمِينَ بخير له منها في الجنة» وفي حديث آخر للنبي صل الله عليه وسلم: «من أحبس فرسا في سبيل الله إيمانا واحتسابا وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريعه وروثه وبوله في ميزان يوم القيامة»⁴.

د/ من الإجماع: قال ابن رشد الجد: «الأحباس سنة مؤكدة عمل بها رسول الله والمسلمون بعده»

و/ من القياس: يتفق الفقهاء على أن الوقف مشروع، يقول الإمام الشربيني رحمه الله: «اتفق الفقهاء على أن بناء المساجد، وإخراج أرضها من ملكية واقفها، أصلها في وقف الأصل وحبس الأصول والتصدق بثمرها، فيقاس عليه غيره»

ه/ من عمل الصحابة: نقل ابن الجلاب رحمه الله أن الصحابة رضي الله عنهم عملوا بالوقف كعثمان والزبير وعلى وعمر بن العاص وغيرهم ، ومما سبق ذكره سابقا، ثبت أن الوقف باب من أبواب الخير ومصدر من مصادر التكافل الاجتماعي والذي يحقق المصلحة العامة والخاصة لأفراد الأمة وفق المقاصد العامة لشريعة الاسلام⁵.

¹ هو الصحابي أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، كان من حفاظ الصحابة روى عنه نحو ثمان مئة رجل و أكثر، انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج1، ط1، دار المنار، د م، 2001، ص97.

² أخرجه مسلم، ج3/ ص 1255.

³ هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، وهو ذو النورين وأمير المؤمنين أسلم في أول الإسلام، أحد العشرة المبشرين بالجنة، قتل سنة 35هـ، انظر ابن الاثير الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة التوفيقية، ج3، القاهرة، ص537.

⁴ أخرجه البخاري في صحيحه، ج2/ ص45.

⁵ عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، (دراسة مقارنة عن الوقف الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص26-27.

3/ أنواع الوقف:

ينقسم الوقف باعتبار الجهة التي وقف عليها إلى عدة أنواع:

ـ **أ/ الوقف العام (الخيرى) :** وهو الوقف على جهة بر وخير مما يتعلق به مصالح جميع الناس في بلدان، وذلك كالمساجد والمدارس والاربطة... إلخ.

وتعتبر الكعبة أول وقف عام، قال تعالى: «إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ»¹.

ويعرفه الدكتور محمد مصطفى شلبي: «ما جعل ابتداء على جهة من جهات البر ولو لمدة معينة، يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين»².

كما أن الدكتور ناصر الدين سعيدوني قد ركز على فكرة الخيرية وقابلها بمصطلح المصلحة العامة، وهذا ما ورد عند تعريفه "الوقف الذي يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، وهو يتكون من الأوقاف الأصلية التي انقرض عقب محبسها"³.

ـ **ب/ الوقف الخاص (الأصلي):** يقصد بالوقف الخاص استحقاق ريعه ابتداء ثم لأولادهم فيما بعد ليعود بعد ذلك إلى جهة بر لا تنقطع حسب إرادة وشرط الواقف، ولقد عرفه محمد مصطفى شلبي: "ما جعل أول الأمر على معين سواء كان واحد أو أكثر، وسواء كانوا معينين بالذات أو معينين بالوصف سواء كانوا أقارب أم لا، ثم بعد هؤلاء المعينين على جهة بر"⁴.

¹ سورة آل عمران، آية 96.

² محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، ط4، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص318.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص78.

⁴ محمد مصطفى شلبي، مرجع نفسه، ص318.

وقد كان الوقف الخاص يستعمل كذريعة لحرمان الإناث من الإرث وهو ما سهل انتشار الأوقاف الخاصة على العقب من الذكور دون الإناث ولا تزال هذه الظاهرة إلى يومنا هذا منتشرة في مناطق عديدة في الجزائر، وهذا ما يتنافى في الشرع الإسلامي لا يجوز تفضيل البنين على بعضهم البعض لما فيه من تشبيه بأهل الكفر لقوله تعالى: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا»¹.

ـ ج/ الوقف المشترك: هو الذي يجمع بين الوقف الأصلي والخيري وهو الذي تم ابتداء على الذرية وعلى جهة من جهات البر في وقت واحد، بمعنى أن الواقف قد جمعها في وقفه².

¹ سورة الأنعام، آية 139.

² محمد أحمد الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية، د ط، الرياض، السعودية، 1422هـ، ص55.

الفصل الأول:

تطور الوقف في الجزائر خلال

العهد العثماني

1- المبحث الأول: لمحة عن الوقف قبل

مجيء العثمانيين

2- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في

انتشار الوقف

3- المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الوقفية

• المبحث الأول: لمحة عن الوقف قبل مجيء العثمانيين.

أولاً/ بعض أوقاف بنو زيان:

لقد تطور نظام الوقف من حيث التشريعات الخاصة به والمعاملات المتعلقة باستغلاله وأصبح محل اجتهد الفقهاء والعلماء وانتشر في البلاد الإسلامية انتشاراً واسعاً حتى أضحت ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات أثر بالغ في حركية المجتمعات الإسلامية.

والجزائر كغيرها من البلدان الإسلامية عرفت نظام الوقف، إذ يمكن تقدير منشأ الأوقاف في الجزائر أو فيما كان يسمى بالمغرب الأوسط بعد الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا على يد الفاتح عقبة بن نافع الفهري، إذ تطورت أدوات الوقف في المغرب الإسلامي مع تطور الحياة العلمية، حيث لعبت الأوقاف دوراً ثقافياً بارزاً في دعم مراكز الإشعاع العلمي والثقافي من أموال التزكيات والأعشار وأخماس غنائم الحروب التي شكلت رفاهية ويسر في توزيع ريعها.

ثم بعد ذلك كثرت الأوقاف وتوسعت مجالاتها فتسابق الناس إلى العمل الخيري وذلك ببناء المساجد والجوامع ملحقة بالمرافق من مياه وككتائب، ثم توسع الوقف ليشمل الأراضي والبساتين والحوانيت وشتى الأملاك إذ ارتبطت ظاهرة التحبّيس بتعمق النزعة الصوفية بالأرياف ثم المدن وعزوف الناس عن مظاهر الحياة المادية ورغبتهم في العمل الصالح بفضل وازرع التقوى والتقرب إلى الله¹.

وإن الفترة التي سبقت دخول الأتراك للجزائر لا يزال الوقف فيها يحتاج إلى البحث والتنقيب²، باستثناء بعض أوقاف تلمسان والتي يعود تاريخها إلى عهد الملك أبي الحسن المريني (1331-1351م) وهو ما حبسه على المسجد الذي شيده وهو الجامع المعروف بجامع العباد وعلى الزاوية والمدرسة المتصلين³.

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص 53.

² كمال حيدر، منهج البحث الأثري والتاريخي، ط1، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1990، ص 25.

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 257.

وهذا نصه: "أمر ببناء هذا الجامع المبارك والمدرسة المتصلة بغربيه مولانا السلطان... حبس المدرسة المذكورة على طلبة العلم الشريف وتدرسه... برسم اطعام الطعام بزاوية العباد عمرها الله للفقراء والحجاج والمقيمين والواردين عليها"¹.

فوثيقة أوقاف سيدي أبي مدين شعيب² بتلمسان المؤرخة في سنة (966هـ-1500م) والتي تنص على أن عدد الأملاك الموقوفة على مسجد ومدرسة أبي مدين كانت تناهز 23 ملكا عقاريا داخل وخارج تلمسان³، وتتوزع أوقافه على النحو التالي:

تسعة بساتين، وأربعة مزارع، وقطعتا أرض، وطاحونتان وحمام واحد داخل تلمسان، ونصف الحمام القديم بالمنصورة، بالإضافة إلى نصف بستان وقطعة أرض للحراثة تقدر بعشر زويزات وأراضي صالحة للزراعة تقدر مساحتها بعشرين زويزة⁴.

هذا وقد وجدت وثيقة أخرى تعود إلى الجامع الكبير، عثر عليها الأستاذ عبد الجليل التميمي، وهي لا تتجاوز بداية القرن السادس عشر الميلادي⁵.

أما عن أوقاف سلاطين الدولة الزيانية قد تكون بدأت مع أول سلاطين الدولة الزيانية وهو السلطان يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م) حيث قام ببناء صومعتي الجامعين الأعظمين في كل من مدينتي تاجررت وأجادير.

وهناك أيضا مسجد أبي الحسن على بن خلف التنسي المعاصر لسلطان أبي سعيد عثمان بن يغمراسن الذي شيده ونسبه إليه إكراما له لأنه كان من أفضل علماء عهده وبنى

¹ عائشة غطاس ، مرجع سابق، ص257.

² هو أبو مدين شعيب بن الحسين الأنصاري الأندلسي أصله من اشبيلية وهاجر إلى المغرب فأخذ العلم من مدينة فاس، وصار أبو مدين من كبار المتصوفة والمؤسس لمدرسة التصوف في المغرب الإسلامي وبالأخص في المغرب الأوسط، حيث نزل ببجاية واتخذها مقرا له، انظر ابن الزيات يوسف ابن يحيى التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق على عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2007، ص259.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص101-102.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، «الوقف ومكانته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي»، الأصاله عدد89-90، 1981، ص88.

⁵ عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، المجلة التاريخية المغربية، العدد5، تونس، 1989، ص13-14.

هذا المسجد عام 696هـ وحبس عليه أموال عقارية¹، والوثيقة الحبسية الخاصة لمسجد أبي الحسن هي كالتالي:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، بنى هذا المسجد الأمير أبي عامر ابن السلطان أبي يحيى يغمراسن بن زيان في سنة ستة وتسعين وستمائة (696) من بعد وفاته رحمه الله.

_ حبس لهذا المسجد عشرون حانوتا، منها بحائط قبلته أربعة عشر وأمامها ستة أبواب تنظر للجوف ومصرية بغربي المسجد على باب الدرب وداران اثنتان بغربيه؛ الواحد لسكنى أمامه والثانية لسكنى المؤذن المقيم بخدمته وأذانه، تحببسا كاملا مؤبدا.

_ احتسابا لوجه الله العظيم ولرجاء ثوابه الجسيم لا إله إلا هو الغفور الرحيم².

أما الزوايا فهي الأخرى حظيت بأوقاف السلاطين الزيانيين، خصوصا مع انتشار التصوف وكانت تؤدي في دورها التعليمي ونافست المسجد والمدرسة في العهد الزياني³.

ولعل أهم زوايا تلمسان هي زاوية أبي يعقوب التي أنشأها السلطان أبو حمو موسى الثاني في المدرسة التي أسسها سنة 1361هـ، فقد أنفق عليها أموال جلييلة والجريات لصيانتها⁴.

كما بادراً أبو موسى حمو الثاني بإنشاء المكتبات وتحببب الكتب بها وذلك سنة 1359م، وكانت تقع هذه المكتبة بالجامع الكبير على يمين المحراب⁵.

وكان الغرض من إنشاء المكتبات الوقفية مساعدة العلماء الباحثين بتوفير أكبر قدر من مصادر المعلومات وتسهيل سبل الدرس والمطالعة والترجمة لمن يرغب في مواصلة الدراسة.

¹ الحاج محمد رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان دولة تامزيان، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص187.

² عبيد بو داود، الوقف الإسلامي ما بين القرنين (7 و 9هـ / 13 و 15) ودوره في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2001، ص159-160.

³ عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص150.

⁴ محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من الدر العقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق بوعباد محمود أغا، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص179.

⁵ عبيد بو داود، مرجع نفسه، ص399.

ثانيا/ طريقة الحفاظ على الوقف الزياني:

اشتهرت الدولة الزيانية بظاهرة مميزة كانت غير معروفة سابقا وهي طريقة الحفاظ على الوقف، كان يتم نقشه على العماائر في الحجر أو الرخام وعلى واجهات العماائر وذلك حرصا عليها وخوفا من تغييرها أو بيعها، حيث كانت تلك النصوص على العماائر الرئيسية تهدف بالدرجة الأولى إلى اعلام الناس الذين يرتادون هذه العماائر بصورة منتظمة بمضمون هذه النصوص، وبالتالي يصعب العبث بها بعد أن شاع أمرها، وتحتوي تلك النقوش معلومات؛ فهي تصف المباني والعماائر الموقوفة تتضمن الكثير من المصطلحات الفنية والمعمارية التي تفيد الباحث الأثري¹.

وقد عرفت تلمسان هذه الظاهرة التي كانت تحتوي 60 من معالم الآثار الإسلامية بالجزائر خاصة المدارس والمساجد، فقد وجدت داخلها لوحات وكتابات تأسيسية وعبارات قرآنية.

فالمتصوفة أبي مدين شعيب طبقت على ضريحه وقرب بابيه الذي أقامه السلطان الرابع للموحدين وهو محمد الناصر خلف أبي يعقوب المنصور وتم تجميل هذا الضريح من طرف يغمراسن بن زيان ثم من السلطان المريني أبي الحسن وأخيرا من باي وهران محمد الكبير لإصلاح أضرار لحقته سببها نشوب حريق². (للاطلاع على قبة سيدي أبي مدين أنظر ملحق رقم1).

¹ العمري يحيوي، الكتابات الأثرية في الغرب الجزائري، دراسة تنميطية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم الآثار الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص47.

² رشيد بو روبية، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ترجمة إبراهيم شَبَّوح، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1979م، ص213.

هذا وقد وردت مجموعة من النوازل الفقهية تتعلق بالحبوس الذي كان له دور هام في عصر الدولة الزيانية، ومن بين هذه النوازل، هذه النازلة: "سجل شيخنا أبو الفضل العقباني عن مسجد حبس عليه زوج لعمارة المسجد، فطلب أهل العلم قاضي الجماعة، والمفتي دون ان يصرفها عليه أصلاً، وغلته لما أرى فيه من المصلحة والاعانة على الظلم وكان قبل ذلك قاضي الوطن صرفها على المساجد هناك"، هذه النازلة تتعلق بصرف ما ينتج من العقارات التابعة للمساجد، فالمتفق عليه الغلة تعطى لإمام المسجد والمؤذن لشراء الفراش والزيت¹.

• المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار الوقف

مما يميز الفترة العثمانية في الجزائر هو التكاثر الملحوظ لمؤسسة الوقف وانتشار واسع في مختلف أنحاء المدن الجزائرية، إذ يعتبر خير الدين بربروس أول الحكام الواقفين بمدينة الجزائر هو وخادمه عبد الله صقر، لتتوالى بعدها أوقاف المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه وهو ما ساعد على الانتشار الواسع للأوقاف وذلك راجع لعدة عوامل دينية وشخصية، ومنها ما هو متعلق بالسلطة السياسية والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً/ الوازع الديني:

هو أهم عامل محفز على الوقف، الذي يقترن بنية الواقف، فقد يكون مخلصاً لله في بذله هذا، وقد يغلب عليه الهوان فيكون مفاخرة².

¹ أبو يحيى موسى المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص34.
² محمد الحاكم بن عون، «مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي»، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد13، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، دت، ص209.

فالوقف يعبر عن إرادة الخير في الانسان المسلم ويقوم على أساس مشاعر دينية والتي تنفع صاحبها الواقف على مساعدة الآخرين خاصة الفقراء والمحتاجين¹، وهذه الطبائع لا تخرج عن مقاصد الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ»².

وقد أكد أحد الباحثين أن المثل الأعلى في الحياة لا تقتصر على عمل معين وهي متشعبة الجوانب كثير العدد وربما كان من أرفعها شأنًا وأعلاها مقامًا حب الخير وعمله والدافع الأساس حب الخير إلى أن تقف نصيبًا مما يمتلكه لخير المجتمع مواساة للفقراء والمساكين وذوي الحاجة³.

كما جاءت به المقاصد الشرعية باعتبار الأوقاف مؤسسة قائمة بذاتها بشبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع، فالوقف تشريع إسلامي، والشريعة الإسلامية بنيت على أصل عظيم وهو جلب المصالح للعباد في المعاش والمعاد لأي من تشريعاتها أن يحقق هذه المصالح التي لا تعد، وأن تكون ضرورية وحاجية وتحسينية⁴.

¹ أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ترجمة لطيف فرح، دار الفكر، القاهرة، 1996، ص 165.

² سورة البقرة، آية 254.

³ مقتدر حمدان عبد المجيد، الوقف مفهومه وتاريخه وأسبابه، مرجع سابق، ص 12.

⁴ انتصار عبد الجبار، المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والأصول، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، أوت 2007، ص 10-12.

ثانيا/ تشجيع الحكام:

شجع السلاطين العثمانيين الوقف منذ أن أقر السلطان بايزيد المعروف بالتقي الذي أقر حق الأوقاف في الدولة العثمانية، وأعطاهم مناعة وحصانة، الأمر الذي جعل الأملاك العقارية والأراضي الفلاحية والمراعي والغابات التابعة للأوقاف شكل مؤسسة رعاية اجتماعية ومركز تعليمي وديني¹.

لهذا فقد رأى الحكام العثمانيون أن الوقف يمكنهم من تأكيد نفوذهم وسمعتهم ويخلد رغبتهم بالذكر الحسن في الحياة أو بعد الممات، ويحسنوا معاملاتهم وعلاقاتهم وعلاقاتهم مع بقية السكان كل ذلك بعامل الرابطة الروحية وذلك بإظهار الورع وتخصيص الأوقاف تقرباً من الله.

فوجد أن السلطة السياسية الحاكمة احترمت مؤسسة الوقف وقد ساهم الحكام أنفسهم فيها وأوقفوا أملاكهم بشكل كبير في إنشاء المؤسسات الدينية والثقافية وتوقيف العقارات عندها، وفي هذا تحدث سعد الله حيث قال: لا نكاد نجد حاكماً أو باشاً ظل في الحكم مدة طويلة نسبياً إلا وقد بنى جامعاً أو كتاباً أو زاوية ووقف أوقاف على ما بناه²، ولذلك انتشر التحبب بين الحكام والعثمانيون خاصة خلال فترة حكم الدايات (1671-1830) حيث شهدت هذه المرحلة استقرار وتطور في نظام الحكم والتقرب من السكان من خلال عمليات

¹ أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 67،

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 233.

التحبيس بعد انتعاش اقتصادي خاصة في فترة حكم محمد عثمان باشا (1766-1791م)¹، التي تميزت بالاستقرار والرخاء واستفادت من الموارد التي كانت تأتي من عائدات الغنائم البحرية التي دعمت الخزينة وأثرت على الحكام في عملية التحبيس.

ويذكر فانتير دي برادي VENTUR DE PARADIS أن صلح الجزائر مع اسبانيا أثر حملة أورلي 1775م، قد أغدقت أموال كثيرة على الجزائريين ساهمت في فترة من البحبوحة والراحة والرفاهية بين أفراد بعض الفئات الاجتماعية وأثرت حتى على العمران فشيّد كبار الموظفين القصور الفخمة والجنائز الرائعة².

كذلك من بين الواقفين حسين ميزو مورطو الذي أسس جامعا أوقف عليه دكاكين وسوقا وأوكل عليه مجلس إدارة مكة والمدينة، ونص على أن يستعمل باقي دخل الوقف في شراء حاجات الجامع، كما بنى الداوي عبيد باشا أيضا مسجدا جامعا وأوقف عليه أوقافا جعلها تحت إدارة أملاك مكة والمدينة، كما نص في وقفه على أن الفائض من وقف الجامع يؤول إلى هذه الأملاك.

¹ تولى الحكم بعد على باشا الملقب ببو صباع، كان معروفا عليه أنه عادل عارف بقوانين الملك ملتزما لأحكام الشريعة كما كان محبا للجهاد، انتصر في جميع الحروب التي خاضها، من منشآته جامع السيدة، وأتى بماء الحامة للبلاد وبنى له ساقية، انظر، أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر، 1766-1791، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، 1968، ص 79-97.

² VENTUR DE PARADIS, TUNIS ET ALGER OU XVIII SIECLE, MEMOIRE ETOBSEVATION RASSEMBLES ET PRESENTES PAR JOSEPH CUOP SINDBAD, PARIS, 1983, P222.

ومن الباشوات الذين اشتهروا بالوقف على المساجد والمدارس ونحوه محمد بن بكير والحاج محمد بن محمود، ومحمد بكداش الذي بنى زاوية، وخضر باشا الذي بنى مسجدا يحمل اسمه، والداي علي باشا، وكذلك حسين باشا آخر دايات الجزائر الذي بنى جامع خطبة خاصا به¹.

ويظهر أن قصر المدة التي كان يتولاها كثير من الحكام والاضطرابات والانتقالات هي التي كانت السبب في عدم تطور منشآتهم الدينية والعمرانية، ومنع الكثير منهم من وقف أوقاف جديدة عليها وتعهدها بالعناية والتنمية² غير أن الفترة العثمانية عموما شهدت أيضا مصادرة الدولة للأوقاف واستلائهم عليها والتي سنتوسع فيها في حصانة الوقف.

ثالثا/ حصانة الوقف:

كان الوقف وسيلة فعالة في المحافظة على التراث والأموال والأراضي الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشتري ولا يمكن حيازتها بالتصرف أو الاستحواذ أو المصادرة، وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام ذو النفوذ مدّ يدهم على الأملاك المحبسة حيث كانت تستولي على الأملاك التي لا ورثة لها، وتضعها تحت إشراف بيت المال الذي يعتبر الخصم الطبيعي لمؤسسة الأحباس، نظرا لما كانت تقوم به من الحرص على استرجاع حصة الدولة.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص232.

² أحمد مريوش، مرجع سابق، ص53.

وأشار وليام شالر القنصل الأمريكي في الجزائر عندما تحدث عن منصب بيت المال الذي نعتة بالمنصب الخطير، وقال أن سلطته تمتد إلى جميع أراضي الإيالة وتبعث الرعب في النفوس بالحق، وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين، متى لم يكن لديهم وارث شرعي وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة¹.

وقد انحصرت فترة النهب في وقت الأزمات والانقلابات العسكرية، إذ عرف المجتمع الجزائري ضغطا جبائيا أواخر القرن الثامن عشر على سكان الريف وتداخلا مباشرا في الملكيات الزراعية قصد الاستحواذ على الأراضي التي تنتج الحبوب واستخلاص المزيد من الجبايات لتغطية عجز الخزينة وتلبية حاجة الحكام².

فتدهور أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية تسبب في مضاعفة عملية المصادرة والتغريم خاصة عندما عرفت موارد القطاعات تراجعاً، لأن مدخولاتها حسب حمدان بن عثمان خوجة كانت غير معتبرة، حتى أن أحد الدايات ولم يذكر اسمه قد وجد نفسه مضطراً لدفع أجور الجيش وأن يقدم لهم أشياء مختلفة مثل العتاد الحربي وغيره ويعيد شرائها عندما تتوفر الأموال في الخزينة³.

¹ وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص49.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية عن الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص67.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005م، ص99.

وكثيرا ما جمع البايات سلطة وثروة وجاها نتيجة عملية الجباية، وأحسن مثال على ذلك: هي ثروة مصطفى (1797-1805م) حيث ساعدته الظروف على ربط علاقات متينة مع اليهود الذين كانوا الوسطاء التجاريين وكان شريكه في ذلك الخزناجي قارة مصطفى الذي كان محبا لليهود كما يقول الشريف الزهار¹.

ونقل ابن حمادوش تجاوزات الحكام وقمع قائد سباو محمد الذباح بايعاز من إبراهيم باشا (1732-1745م) في اخماد ثورة زواوة سنة 1745م، فيقول: «بعث إلى إبراهيم باشا فأمدّه بأغا الصبايحية معه حامية بنحو مائتي يلدش، فلم يأتي اجتماع الشمس والقمر حتى هلكت دشور القبائل وبعث يوم الثلاثاء ثالث ربيع الثاني بثمانية وسبعين رأسا على الجمال، ونهبوا أمتعتهم وأموالهم وخرقوا دشورهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»².

خصوصا وأنها تزامنت مع ثورات الطرق الصوفية التي تسببت في السلب والنهب والحرائق والخراب للمحاصيل الزراعية³.

لهذا كان الوقف أحسن وسيلة لحماية الأملاك من المصادرة التي كانت تقوم بها السلطة في حق بعض الأفراد، لأن الأملاك في ظل الوقف تصير ملكيتها لله وليس لأصحابها، فلا يجرؤ الحكام على مصادرتها.

¹ أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الزهار نقيب أشرف (1754-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص71.

² عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري (لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال)، تقديم وتحقيق: سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص163.

³ للمزيد حولها انظر، المازري الأغا بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة: يحيى بو عزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1990م،

رابعاً/ الحرية المذهبية:

ساعد على انتشار الوقف الترخيص الذي أجازته المذهب الحنفي تشجيعاً للوقف وترغيباً في الأجور وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة «إن الفقهاء قد أجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجوز جمع الهبات المشروطة ليكثر من مردود الهدايا لصالح الفقراء»¹، وذلك لكون الوقف الأهلي يوفر أحسن وسيلة تحفظ لهم حقوقهم وتبقيهم في مأمن عن تقلبات الزمن وتحول دون اتلاف الورثة لما ورثوه من أملاك وأراضي وثروات ويضاف إلى ذلك عامل آخر يتمثل في أن الوقف الأهلي في حد ذاته كان أفضل طريقة للحد من إجراءات المصادرة وأحكام التغريم، لذلك وجد أصحاب الأملاك العقارية والأراضي الزراعية في الوقف الأهلي إجراءً شرعياً يحفظ لهم حقوق ثرواتهم ويبقيهم في مأمن من تعسف الحكام ويمكنهم من المحافظة على أملاكهم ويسمح لذريتهم بالانتفاع بها باعتبار أن الحبس في حد ذاته لا يباع ولا يشتري ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة².

وكان الترخيص عاملاً مساعداً على انتشار الأراضي الموقوفة وحتى نتعرف على أهمية الفتاوى التي تسمح بالوقف الأهلي الذي كان نادراً ببلاد المغرب قبل العهد العثماني تثبت مدى الفقرات الواردة في وثيقة حبس في شكل جواب عن سؤال مفاده؛ هل يجوز صرف الحبس على فقراء الحرمين الشريفين بعد العقب؟ كما رغب في ذلك المسمى العربي الانكشاري ابن غزنوؤوط عندما أراد تحبيس داره ونصف بستانه الواقع بفحص مدينة الجزائر

¹ حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 237.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص 79.

أواسط صفر 1105هـ-1596م، فكان الجواب كما يلي: "إن كان الأمر كما ذكر فيجوز له مادام الحبس على الوجه المذكور، قال ابن مالك في شرح مجمع البحرين: جاز للواقف أن يشترط انتفاعه من وقفه لما روي عليه السلام كان يأكل من صدقته أي برهان ولو قال أراضي بهذه صدقة موقوفة لله تعالى وأن غلتها لي ما عشت، ثم من بعدي على ولدي وعقبني أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين، يجوز ذلك على قول أبي يوسف...¹.

ويضيف حمدان خوجة في كتابه المرأة على أن المجتمع الجزائري كان لديه الحرية المذهبية الفقهية التامة في اختيار المحكمة التي يقصدها "إن من يريد أن يهب شيئا بعد وفاته ليتوجه إلى ما يسمى المحكمة الحنفية... والمالكيون أنفسهم، فإنهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة لتشجيع الواهبين ومساعدتهم، ولمضاعفة موارد الطبقة المعوزة، هذه هي الأسباب التي أدت ضرورة إبقاء محكمتين وقاضيين، وكل محكمة لا تقرر إلا بعد أن يبحث الفقهاء شروط العقد، ويكون هؤلاء الفقهاء من المدرسة التي ينتمي إليها القاضي ولك لكي لا يقع غموض عند الناس"².

واستمر الأخذ بالمذهب الحنفي والعمل به في مجال التحبيس طيلة العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي أيضا.

¹ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص52.

²حمدان خوجة، مصدر سابق، ص240.

• المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الوقفية

نظرا للانتشار الذي عرفه الوقف والمؤسسات الوقفية تطلب من الإدارة أن تضع تنظيمات مستقلة وفعالة من أجل اشرافها على تسيير الهيكل المؤسساتي لها نظرا للأهمية التي كانت تكتسبها مؤسسات الأوقاف في الجزائر وتأثيرها على مختلف أوجه الحياة، لهذا تم وضع أطر تنظيمية وقانونية تسهر على تنظيمها في كلا الحالتين (تشريعية وتنفيذية).

هذا ويذكر المهدي بو عبدلي أنّ الأحباس في بداية الحكم العثماني كانت ضمن مسؤوليات المفتي المالكي، الذي كان بحكم وظيفته ناظر الأحباس بمدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان¹، وبعد أن انتشرت الأوقاف بشكل واسع وظهرت مؤسسات وقفية أخرى واستقلت أوقاف الحرمين الشريفين عن الجامع الأعظم الذي كان يدير الأوقاف، وظهر منصب الوكيل والذي سنفصله لاحقا.

أولا: التنظيم القضائي (المجلس العلمي):

أنشأت هذه الهيئة التشريعية والقضائية لتجاوز التضارب بين المذهبين المالكي والحنفي²، وتقريب الرؤية بينهما.

¹ ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 139-140.

² ما يميز الحنفية عن المالكية أن الأولى تميل إلى تغليب المصالح وتتبنى الافتراض في المسائل قبل وقوعها أمّا الثانية فتتميل إلى الواقعية أي أحكامها تصدر بعد وقوع الحادث، انظر مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1999، ص 86.

يضم أعضاء يتمتعون بالكفاءة العلمية والأخلاقية الفاضلة من قضاة للمذهبيين المالكي والحنفي وكذا مفتين لكل مذهب، وعلماء وخطباء ووعاظ¹، وشيخ البلد وبيت مالجي وملحق عسكري وأمناء الحرف كأهل خبرة لمساعدة المجلس في دراسة القضايا ذات الطابع التقني، والتي تتطلب أهل الاختصاص كإصلاح عقارات الأقباس².

وقد جرت العادة أن يعقد المجلس جلساته أسبوعيا كل يوم خميس في إحدى المحلات التابعة للجامع الأعظم، ونظرا لطبيعة الأوقاف المحبسة التي شرط فيها حسب الأحكام الشرعية المنظمة لها صفة اللزوم والديمومة في صرف المنافع المترتبة على استغلالها لذا خولت لها حق المراقبة للحفاظ على الأوقاف من الضياع وقد عرفت في المصادر الرسمية بالمجلس العلمي، وهذا لقيامه بالصلاحيات المنوطة إليه وهي:

- الأمر والنهي في ل ما يتعلق بوضعية الوقف من كراء أو صيانة.
- التصرف في شؤون الوقاف ومراقبة الموظفين القائمين عليها (شيخ البلد وناظر بيت المال ورئيس الكتاب (الباشا عادل) وكاتباً عادلاً للتسجيل وضابطاً ممثلاً للديوان ليضفي صفة الالتزام لإحكام المجلس فيما يخص أفراد الطائفة التركية التي تكون ملازمة بحضور هذا الضبط وقبول قرارات المجلس³.

¹ محمد الحاكم بن عون، مرجع سابق، 211.

² ابن حموش، مرجع سابق، ص 92-93.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، مرجع سابق، ص 210.

- تعيين الوكلاء الأكفاء وإصدار الحكم الشرعي في المعاملات المختلفة التي تمس العقارات الوقفية من ايجاز، واستبدال، واحياء، وذلك حسب صيتهم في المدينة، ويتكفل حاكم البلاد في أغلب الأحيان بالمصادقة على التعيين.

ومن الأمثلة التطبيقية على ممارسات المجلس العلمي في إحدى الوقفيات "انحصر حسين الجهة الكائنات ببوزريعة لفقرء الحرمين وانتشرت وتهدم بناؤها وصارت لا ينتفع منها، وعجز وكيل الأوقاف عن إقامة ما تهدم من بناء وغرس ودفع بالوقف بالعناء إلى السيد محمد الشيخ البلد محمد بن المداقي بما قدره خمسة وأربعون ريالاً وحكم القاضي بالحكم وتوجه العمل بمقتضاه بحضور المجلس الموقر تاريخ أواخر محرم 1219هـ¹.

هذا وقد أشار ودان بوغفالة إلى انعقاد المجلس العلمي بكل من مدينتي المدينة ومليانة من العديد من العديد من المرات لمناقشة بعض المسائل الفقهية أو النوازل على حد تعبير الذي جاء في الوثائق².

كما أن صلاحيات ومهام المجلس العلمي لا تتوقف على قضايا الوقف بل تتعداه إلى أمور قضائية أو دينية، وكذلك إلى طريقة عمله التي تأخذ الجدية والصرامة بانضباط جميع أعضاء من ذوي الاقتصاديات المعيشية³.

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، مرجع سابق، ص 210-211.

² ودان بو غفالة، أوقاف المدينة ومليانة في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحيل الثقافية، أطروحة دكتوراه تحت إشراف الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2006-2007، ص 167-171.

³ حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 239.

ثانيا: التنظيم الإداري (الوكيل العام).

يعرف الوكيل الرئيسي بالوكيل العام أو الشيخ الناظر أو المتولى¹، يعينه الداي وهو لا يقل أهمية عن القاضي أو المحتسب، خصوصا إذا علمنا أن مدينة الجزائر كانت غنية بعدد مؤسساتها الثقافية والدينية وتتلخص مهام ناظر الأوقاف في:

- التطبيق الحرفي لقرارات المجلس القضائي العلمي بشأن القضايا الوقفية.
- كراء العقارات المحبوسة وجمع أموالها ثم توزيعها على الجهات المعنية بمرود الوقف حسب ما يتضمنه العقد الوقفي².
- الاهتمام بصيانة العقارات الوقفية كإصلاح البناء وشراء زيت المصابيح، وفرش قاعات الصلاة.
- مراقبة الحسابات الخاصة بالمؤسسة الوقفية وتدوينها في سجلات متعددة، تودع نسخة منها لدى القاضي أو المفتي أبعاد الكل ما قد يطرأ عليها من لبس أو تحريف.
- تقديم عرض مفصل ودقيق عن كل ما يقوم به من أعمال وإجراءات وخدمات خيرية واجتماعية وثقافية للمجلس العلمي³.

¹ناصر الدين سعيدوني، والمهدي بو عبدلي، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص24.

²عبد المجيد مزيان، «المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الاستعمار» مجلة التاريخ، العدد22، الجزائر، 1986، ص12.

³محمد الحاكم بن عون، مرجع سابق، ص211.

ولناظر الأوقاف منحة معينة وأجرة متواضعة قد لا تتجاوز الأربعين ريالاً في السنة، الأمر الذي أدى ودفع بعض الشيوخ النظار إلى مدّ يدهم إلى مردود الأوقاف لسد حاجاتهم، ولكون مؤسسة الحرمين الشريفين هي أكبر المؤسسات، فإن ناظرها كان يعتبر من أكبر الموظفين الإداريين في مدينة الجزائر¹.

كما أن الوكيل² يعود إلى الحاكم في بعض الأمور، فمثلاً: في فيفري 1815م، كان وكيل أحباس الحرمين الشريفين قد قرر اصلاح دار فيها بعض العطب وكانت النفقات فيها كبيرة إذ بلغت 1440 ريال دراهم صغار وقد سجل في دفتره أنها نفقات رخص بها الحاج على باشا³.

ثالثاً: مجموع الموظفين.

لقد تم الإشارة إلى أن الانتشار الواسع للوقف هو الذي يساهم في اتخاذ تنظيمات لها وفق إدارة محلية خاصة وجهازاً إدارياً مستقلاً وتنظيم محكم في موظفيه ووكلائه وأعوانه وذلك حسب مهارة المشرفين وكفاءة القائمين عليه ألا وهم مجموعة الوكلاء ومجموعة الأعوان.

¹ مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة، مرجع سابق، ص 118.

² يتمتع الوكيل بمجموعة من الصلاحيات، لكن تصرفاته تبقى مقيدة بما فيه مصلحة الوقف والموقوف عليه، ومقيدة بشرط الواقف، للاطلاع أكثر انظر: عبد العزيز الدوري، "دور الوقف في التنمية"، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد 21، السنة السادسة خريف 1997، ص 28.

³ المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، "العملة والأسعار والمدخل" دار القصة للنشر، 2009، ص 270.

أ/ الوكلاء :

وهو المساعد والناظر والمشرفون على الأملاك داخل المؤسسات الوقفية، سواء كانت مساجد أو زوايا أو مدارس من عملية تسجيل أو حساب المداخل أو المصاريف المختلفة على المؤسسة، ويوكل لهم جميع المحاصيل وصرف المرتبات، ويقومون بصيانة وضبط حسابات الحبس السنوية وتسجيلها في دفاتر تقدم للمجلس العلمي¹.

فقد نجد مثلاً وكلاء يحتلون الدرجة الثانية من حيث السلم الإداري، مثلاً: بالجامع الأعظم ثلاثة وكلاء يحملون نفس اللقب مع اختلاف الأعمال التي يقومون بها؛ فأحدهم يوكل إليه الإشراف على مداخل الجامع، والثاني يشرف على الأوقاف المخصصة للمؤذنين، والثالث يتصرف في أوقاف الحزابين.

تذكر عائشة غطاس: أن مداخل الأملاك المحبسة كانت تجمع وتضبط وتصفى جلّ حساباتها بالمجلس العلمي، بحضور اللجنة المشرفة على مؤسسة الحرمين الشريفين وكذا بحضور المفتين المالكي والحنفي، والقاضيين المالكي والحنفي، وبحضور شيخ البلد وأمين الأمناء، علاوة على لجنة مفوضة من قبل الجيش، ويتم هذا كله تحت إشراف سلطة ممثلة من الباشا أو الداوي².

¹ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال ندوة الجزائر 29-30 ماي 2001، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، ص39.

²عائشة غطاس، «إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني»، المجلة التاريخية المغربية، العدد 85-86، ماي 1997، ص100.

ب/ مجموعة الأعوان:

وذلك لمساعدة الناظر ووكلاء الأوقاف لتسهيل مهامهم، منهم الكتاب المعروفين بالخوجات مكلفون بمسك محاسبة شيخ الناظر ومهمتهم ضبط حسابات الأوقاف وحفظها، ومنهم العدول المعينون من طرف القضاة والمكلفون بتسجيل العقود، الشواش؛ يقومون بخدمة الوقف وحراسته وصيانته، والموظفين الملحقين وهم الموظفين المشرفين على الشؤون الدينية من أئمة وخطاب وبعض موظفي الخدمات يكون على رأس المؤذنين؛ ما يسمى بباشا مؤذن الحزابين (قراءة القرآن) وفي طليعتهم باشا حزاب ومرتل القرآن ولقراءة القرآن صحيح البخاري وتنبيه الأنام¹.

وكذا الخوجات القائمين على أوقاف العيون المائية والآبار والقنوات، وجميعهم كانوا يعيّنون من قبل الديوان².

¹ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر، مرجع سابق، ص41.

²ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، مرجع سابق، ص211-213.

الفصل الثاني:

مؤسسات الوقف الحديثة العامة ومساهمتها

في التكامل الاقتصادي والتضامن

الاجتماعي.

1- المبحث الأول: أوقاف مؤسسة الحرمين

الشريفين

2- المبحث الثاني: أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم

3- المبحث الثالث: أوقاف مؤسسة سبل الخيرات

• المبحث الأول: مؤسسة الحرمين الشريفين

1 - مكانتها:

تعتبر البقاع المقدسة مهوى أفئدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فمكة هي رمز للأمة الإسلامية، لذلك نجد أن من أكثر الناس تعلقاً بأرض الحرمين هم أهل الغرب الإسلامي¹، لذا كانت خدمة هذه البقاع المقدسة شرفاً يحرص الحكام في كل عصر من عصور التاريخ على الظفر به، وقد حرص العثمانيون منذ نشأة دولتهم على التعبير على مدى حبهم واحترامهم للحرمين الشريفين، حيث قاموا بإرسال الصرة إلى الحجاز وهو ما يتجلى في قصيدة الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين العليّف عنوانها "الدر المنظوم في مناقب السلطان بايزيد ملك الروم"، كما حرص السلاطين العثمانيون على التواصل مع أمراء مكة المكرمة وإرسال الهدايا النقدية إليهم وإلى أهالي الحرمين والقائمين بها².

وقد أنشأ العثمانيون في سنة 1587م وزارة خاصة بالحرمين الشريفين مهمتها إدارة الأوقاف الخاصة بها تحت إشراف أغادار السعادة، إذا كانت الدولة العثمانية تعتمد إلى حد كبير على الجهود الأهلية والخيرية في إقامة المنشآت الاجتماعية والعلمية مثل المدارس، الخانات والأسبلة وعيون الماء، فقد أوقف السلاطين أوقافاً كبيرة لإطعام سكان الحرمين الشريفين، وكانت توزع عليهم بموجب براءة سلطانية تصدر للمستحقين من هذه الأوقاف³.

كان للحرمين الشريفين النصيب الأكبر من عناية المسلمين بعامّة، ومن الخلفاء والسلاطين، والأمراء والأغنياء وغيرهم من أبناء الأمة الإسلامية على مدار التاريخ الإسلامي، فتحقق لبلاد الحرمين الشريفين من المؤسسات العلمية والخيرية ما لم يتحقق في بلاد الواقفين⁴.

¹ محمد بن زين العابدين رستم «مشاركة أهل الغرب الإسلامي في الوقف على الحرمين الشريفين»، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف السعودية، الجامعة الإسلامية، 1430/2009م، ص731.

² ماجدة صلاح مخلوف، الخدمات والمرافق العامة في مكة في العهد العثماني (923-1335هـ/1517-1916م)، بحث مقدم إلى ندوة مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 1426هـ، ص154-156.

³ المرجع نفسه، ص158-159.

⁴ عبد الرحمن بن إبراهيم أبو سليمان، الوقف مفهومه ومقصده، ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية، (د ت)، ص684.

يعود تأسيس الأوقاف لصالح الحرمين الشريفين في الجزائر إلى العهد الإسلامي الأول، وإن كانت المعطيات حولها ضئيلة، وعن كيفية تسييرها في هذه الفترة.

أما في الفترة الحديثة المزامنة مع الوجود العثماني فقد تصدرت المكانة الأولى، فقد ذكر دوفو- deveux الذي اشتغل لسنوات طوال في الوثائق الجزائرية أن مؤسسة الحرمين استحوذت على ثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في الجزائر وهذه الظاهرة شهدتها معظم الأخرى التابعة لدار السلطان مثل: البليدة القليعة وشرشال إضافة إلى المدن الجزائرية الأخرى، كقسنطينة وهران وعنابة وبسكرة وتلمسان وغيرها¹.

وعلى سبيل المثال نذكر الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين التي تشتمل على 175 سجلا من مجموع 583، وتتعلق بجميع أنواع الوقف مثل: حوانيت، أراضي زراعية، جنات (بساتين)، بيوت...².

أما تقرير دوفو- deveux الذي اعتمد فيه على دفاتر رسمية تعود إلى الفترة التي سبقت الاحتلال مباشرة، فإن أملاك الحرمين بلغت 1558 ملكية توفر مدخولا سنويا يبلغ 43222.70 فرنكا من ضمنها 57 بستانا مردودها يقدر بـ 1257.45 فرنكا و 62 ضيعة عائدها السنوي 1830.45 فرنكا بالإضافة إلى 6 مطاحن خارج البلاد كانت توفر مدخولا قدره 97.50 فرنكا³.

وفي الواقع عرفت أوقاف الحرمين الشريفين تصاعدا في ارتفاع عدد الأملاك الموقوفة خلال الحكم العثماني، فحسب سنة 1669/1080م دونت فيه العقارات الموقوفة على الحرمين الشريفين داخل مدينة الجزائر وخارجها تتمثل في الدور والمخازن والأعلىية⁴، والأفران والأملاك الريفية؛ وهي المساحات الزراعية المغروسة بقولا، وكان المجموع 200 ملكية منها ما هو داخل المدينة وما هو خارجها حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

¹ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 243.

² عائشة غطاس، «حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر»، أعمال ندوة الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18م و19م، جامعة الجزائر 29-30 ماي 2001، ص 63.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 84-85.

⁴ مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956هـ-1246/1549-1830م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي: الإمارات، 2000م، ص 199.

جدول لأوقاف الحرمين الشريفين سنة 1080هـ/1669م¹.

نوع العقار	عدد الأملاك
الدور (31) وأجزاء الدور (21)	52
البيوت	05
الغرف	04
الأعلى (علوي)	23
المخازن	5 وثلاث مخزن ونصف مخزن
الكوش	06
الحوانيت	67
الأفران	04
البحائر	04
الأجنحة	02
البلاد	01
فندق	ثلاث فندق خارج باب عزون
غرف بفندق المحتسب بكجاوة	05
غرف بفندق بكجاوة	14
أنصاف من البيوت والغرف بفندق بالدواميس نصفها وقف على الجامع الأعظم	05

ومما يلاحظ على ان هناك تنوعا في الأملاك العقارية الموقوفة على الحرمين الشريفين حيث غلبت عليها الأملاك داخل المدينة خاصة منها الدور والحوانيت، فيمثل العقار الأول المحل والسكن والاستقرار والثاني محل النشاط التجاري ومصدر الرزق.

¹ وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016-2017، ص 59.

هذا وقد احصى خليفة حماش عقود الوقف التي درسها، فكان من بين 1844 حالة وجد 1341 شملت المرجع الخارجي الذي يمثله فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة بفردهم، أي بنسبة 73% وهي نسبة تساوي ثلاثة أرباع العينة¹، كما مثلت الأوقاف المشتركة بين الحرمين الشريفين وبين المؤسسات الأخرى وهي الجامع الأعظم واهل الأندلس وأيضا سبل الخيرات عاملا لزيادة الأملاك الموقوفة، حيث كانت تقدم المساعدات لمؤسسات الأوقاف الأخرى في حالة عجزها وذلك بتقديم الدعم المادي.

ونظرا لإشراف مؤسسة الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر على جل الأوقاف العائدة لها فقد كان النظار أو الوكلاء بمختلف أنحاء البلاد ملزمين بتقديم الحسابات والعائدات إلى الإدارة المركزية على مستوى مدينة الجزائر²

2 - إدارتها:

ان مؤسسات الأوقاف كانت عبارة عن أجهزة إدارية قائمة بذاتها ولكل مؤسسة إدارتها الخاصة وتتمتع باستقلال عن الخرى، وكانت تحتل موقعا إداريا واقتصاديا واجتماعيا هاما؛ فمؤسسة أوقاف الجامع الأعظم لها إدارتها، ومؤسسة سبل الخيرات لها إدارتها، ومؤسسة الحرمين الشريفين لها إدارتها.

ومما يلاحظ أن الجانب التنظيمي لهذه المؤسسات اكتملت صورته نتيجة تطور وتزايد الأوقاف المخصصة لها³.

ونظرا لأهمية تلك الأوقاف فقد سهر على تسييرها عدد هام من الموظفين حيث تقاسم الأشراف عليها العنصران التركي والأندلسي بوجه خاص.

¹ خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2006، ص904.

² عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، ص249.

³ عائشة غطاس، مرجع نفسه، ص247.

فمن الذين تولوا الإشراف عليها عام 1653م، نذكر محمد آغا ابن حسن التركي وعلى آغا ابن محمود والتاجران الحاج علي كلاطو بن موسى الأندلسي والحاج محمد بن فاتح الأندلسي¹.

وابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر أضحي تسيير مؤسسة الحرمين أكثر تنظيماً ودقة مما كان الحال عليه سابقاً².

كانت إدارة مؤسسة الحرمين الشريفين تتشكل من عدة موظفين عددهم يتراوح بين سبعة وثمانين بصفة عامة، اثنان من العسكريين برتبة آغا واثنان من المدنيين في الغالب من أصل أندلسي وهم الوكلاء.

بالإضافة إلى اثنان من العدول يعينهم القاضي لمساعدة الوكلاء والنظار، أما المشرف على الحسابات فيدعى الصايحي أو العداد³.

وحسب دراسة لبعض السجلات نجد أن هناك تفاوت في التنظيم الإداري من فترة إلى أخرى وشهدت بعض التطور وتغييرات في نظام تسجيل وتقييد المداخل والمصاريف المختلفة ويعمل إلى جانب الوكلاء والكتاب والعدول موظف آخر وهو الشاوش مهمته الحراسة ومساعدة الأمناء والكتابين في الأمور الخارجية كنقل الأوامر والرسائل.

ويبدو أن عدد الشاوش العاملين بمؤسسة الحرمين الشريفين أخذ في التزايد وفي الواقع أن هاك مجموعة من الشاوش وعلى رأسهم باش شاوش مكلفين بمراقبة العقارات وجمع المداخل وغيرها من الأعمال ومجموعة أخرى من العساكين، هذا وقد ينوب الباش شاوش أو الشاوش عن الوكيل في بعض القضايا التي ترفع للمحكمة أو المجلس العلمي⁴.

¹ عائشة غطاس، «حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين»، ص 107-108.

² عائشة غطاس، مرجع نفسه، ص 248.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية، ص 211.

⁴ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 315.

وكان للوكيل مهام عديدة ومتنوعة أهمها التكفل بحماية ورعاية الممتلكات العائدة للمؤسسة، كما كان لهم صلاحية تعيين وكلاء ونظار للحرمين الشريفين بالمدن الجزائرية مثل: البلدة والمدية ومليانة وشرشال وعنابة وقسنطينة ووهران ومازونة ومستغانم وتلمسان وغيرها، مكلفين بتسيير أوقاف مكة والمدينة داخل هذه المدن فقد قام سيدي عمار بن المرحوم سيدي أحد بن عمار وكيل أوقاف الحرمين الشريفين بتعيين السيد حسان الإنكشاري الخراط بن مصطفى ناظرا على الأوقاف التابعة للحرمين الشريفين داخل مدينة بونة وخارجها¹.

واستمرارا لذكر نظار الحرمين الشريفين بالمدن، فكانت أوقاف مليانة في حدود سنة 1158هـ/1745م بيد الناظر مصطفى القليعي وتولى مكانه في نفس السنة محمد مهوط أوضباشي وابتداء من محرم 1170هـ/1756م كان محمد إبراهيم العجمي التركي ناظرا على الأوقاف إلى غاية 1172هـ/1759م.

اما عن أوقاف مدينة مازونة فكانت تحت نظر باش بلوكباشي وابن الصديق من 1170-1174/1756-1761م².

كما أن وكيل مؤسسة الحرمين الشريفين يتولى أيضا ارسال هدايا الحرمين باسم داي الجزائر إلى حكام البقاع المقدسة، وتشارك في هذه الهدايا كل أقاليم الإيالة ومدنها الرئيسية كالبلدية التي ساهمت سنة 1240هـ/1824م بـ866 وهران التي قدمت سنة 1245هـ/1829م 1.500 بوجو، هذا وقد ساهم كل سنة بألفي محبوب يرسلها إلى البقاع المقدسة³.

وهو ما يصطلح عليه بالصرة بشكل منتظم، إذا كان الحكام يعينون "أمين بيت المال" لحمل الصرة وهو ما يعرف بأمرير ركب الحج.

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص249.

² وافية نفطي، مرجع سابق، ص317.

³ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص138.

3 - دورها:

كان الحكام العثمانيون يدعون إلى توسعة النشاط الفكري والروحي من خلال النفقات العامة والمتمثلة في المؤسسات الثقافية والدينية، حيث نجد أن الوقف نال قسطا من اهتماماتهم كما ذكرنا سابقا لأسباب روحية وثقافية.

واحتلت خلالها مؤسسة الحرمين الشريفين المكانة الأولى لإسهاماتها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى الإدارية أيضا¹.

حيث كانت تشرف على أوقاف مؤسسات أخرى منها أوقاف جامع خضر وأوقاف حسن ميزومورتو وأوقاف جامع عبدي باشا وأوقاف جامع علي باشا وأوقاف فقراء الجزائر والأسرى والطلبة هذا ما جعلها تكتسب تلك الأهمية.

إضافة إلى أنها كانت تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر وارسالها للأماكن المقدسة، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحجيج².

وهذا ما يظهر من خلال قول القنصل الفرنسي فالير VALLIER في تقرير له حول الجزائر في عام 1781م فقال: "أن أوقاف مكة والمدينة بمدينة الجزائر ذات قيمة كبيرة فهي تملك جل مساكن مدينة الجزائر وأغلب البساتين المجاورة لها وليس بعيدا أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه كل أملاك سكان الجزائر تابعة لهذا النوع من الأوقاف³.

وقد قدر المبلغ الذي أرسل في عام 1708م بألف دينار للمدينة المنورة وخمسائة دينار لمكة المكرمة، وكان توزيع تلك الأموال يتراوح ما بين ثلاثة دنانير وخمسين دينارا وعلى سبيل المثال: كان أمير المدينة المنورة يستلم خمسين دينارا، أما شيخ الحرم النبوي وخادمه كانوا يستلمون سبعة وثلاثين دينارا، وكان قاضي المدينة يستلم عشرة دنانير فقط

¹ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص242.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص84.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص57.

والمدرس بالحرم الشريف يستلم عشرة دنانير، وكاتب المغاربة خمسة دنانير، والفراشون عشرة دنانير، أما الأولاد والأرامل وغيرهم من المعوزين فقد خصص لهم مبلغ يتراوح ما بين ثلاثة وثمانين دنانير¹.

كانت مؤسسة الحرمين الشريفين إلى جانب دورها الاجتماعي في تقديم الصدقات ومحاولة التقليل من ظاهرة الفقر بمدينة الجزائر، كما خصصت جزء من عائداتها لصالح الأرقاء المسلمين الذين كانوا يقعون في الأسر².

كما كانت تمثل أيضا مؤسسة مالية مصغرة تقدم قروضا عن طريق الرهن بغرض الاحسان والمساعدة، وكانت تحتفظ بالرهن إلى جانب الأمانات بديكان الحرمين الشريفين، والجدير بالذكر أنها لا تمنح قروضا ذات فائدة من الأموال العائدة من أوقاف الحرمين الشريفين، فقد وجد في بعض السجلات من يتعامل بتقسيم الربح مناصفة، وهو سجل خاص بالمحتسب، تضمن قروضا يمكن أن نطلق عليها ذات فائدة تدخل ضمن المعاملات التجارية³.

• المبحث الثاني: مؤسسة الجامع الأعظم

1 - أهميته:

امتازت المساجد العثمانية بدقة البناء والتأنق في المنبر وقناديل الزيت والثريات والزرابي الفنية والزخرفة والنقوش بالحروف العربية والتركية على الجدران كما شاع فيها استعمال الفسيفساء وزخرفة النوافذ والأبواب⁴.

يعد الجامع الأعظم من أقدم المساجد في الجزائر ويسمى كذلك الجامع الكبير وهو الذي بقي موجودا إلى يومنا هذا، يرجع تاريخه إلى القرن الحادي عشر، تدل الكتابة

¹ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص 315-316.

² عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 251.

³ خليفة حمّاش، «ديكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني»، مجلة الدارة مجلة علمية محكمة عن دار الملك عبد العزيز، العدد الأول، السنة السادسة والثلاثون محرم 1431، ص 140.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، مرجع سابق، ص 254.

الموجودة على منبره أنه كان موجودا في رجب 404هـ/1018م، تبلغ مساحته 2000 متر مربع يشمل على ملحقة تسمى الجنيئة وبها فناء وعدد من الغرف، كما يوجد مصلى يستعمل للصلاة على الموتى وغرف للمؤذنين ودورات مياه وعيون وساحة كبيرة نصبت فيها بطارية من أربعة مدافع، ويبلغ عدد أبواب الجامع الأعظم تسعة¹.

ويعود تاريخ منبره إلى سنة 490هـ/1097م في عهد يوسف بن تاشفين الموحي، وأهم المباني الدينية في مدينة الجزائر وأكثرها صيتا وشهرة².

وأهم ما يميزه أنه كان يحوي أقدم منبر في العالم الإسلامي، وهو المنبر الشريف الذي يحمل نقش يعود إلى أوائل القرن الأول الهجري.

ويكمن جماله ودقة بناءه في سحر قاعدة الصلاة في الترتيب البديع للأقواس المصقولة، وتعاقبها مع الأقواس الحادة مما يعطي للممرات اشعاعا هندسيا بديعا، وكانت صومعته ترتفع على مستوى الأرض إلى خمسة أمتار، وكان سقف المسجد يرتكز على 62 عمودا، وما كان يميزه أيضا وجود فوارة من المرمر -الرخام- أضافها العثمانيون في الساحة المخصصة للوضوء وقد كانت كل المساجد مرتبطة بالجامع الكبير فيما يتعلق بالإعلان أو الدعوى إلى الصلاة، ويرجع السبب في هذا الامتياز الذي كان يتمتع به الجامع الكبير هو تواجد مزولة على سطحه (ساعة شمسية من رخام أبيض) كانت تعرف بها الأوقات الزمنية³.

لقي الجامع الأعظم اهتماما كبيرا من طرف الحكام العثمانيين، حيث كان له دور رائد خلال كل الفترة العثمانية في شتى الميادين القضائية والدينية والتعليمية وحتى الاجتماعية والسياسية، فالجامع الأعظم لم يكن جامع خطبة يوم فيه للصلاة بل كان مدرسة، وإن استطعنا القول جامعة، لأنه كان مقصودا من جانب العلماء المغاربة لصيت العلماء الذين يدرسون فيه⁴.

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 279.

² عبد القادر نور الدين، صفحات في مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط2، مطبعة البعث، قسنطينة.

الجزائر، 1965، ص 152. للاطلاع أكثر أنظر رشيد بورويبة، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ص 159.

³ عبد القادر الجيلالي، «الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا»، مجلة الأصالة، العدد الثامن، الجزائر، 1972، ص 126-122.

⁴ ابن زاكور الفاسي، (ت 1708م)، نشر أزهري البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان عن فضلاء أكابر الأعيان، الناشر المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 45-76.

كما أنه احتضن المجلس العلمي وغطى أنشطة كل الجوامع الأخرى، وكثيرا ما كانت فيه الأولوية للمفتي المالكي على المفتي الحنفي في مختلف القضايا¹.

وكانت أوقاف وحبوس الجامع الأعظم يشترك في تحبيسها المالكيين والأحناف على حد سواء، ووجد منها حتى الحكام وأصحاب المناصب العليا من العثمانيين والمتمثلة في بيان العقود والأملاك والأحباس على المسجد الأعظم، فنجد على سبيل المثال نسخة الدار الكائنة قرب باب الواد تحبسيها الجامع محمد الدولاتي باشا بتاريخ (1668-1677م)².

وبما أن الجامع الأعظم يعد قبلة الجزائريين ومنبرا للعثمانيين فقد بلغت أوقاف دخلها السنوي سنة 1830م قيمة 43222.70.

ومما يلاحظ أن عقود التحبيس باسم الجامع الأعظم كانت في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 947هـ/1540م إلى 1009هـ/1600م تقدر بثلاثة عشر عقدا ليصل هذا العدد بين عامي 1215هـ/1800م و1257هـ/1841م إلى مائتي واثنى وعشرين عقدا³.

وعلى اثر فائض عائدات أوقاف المسجد الأعظم بنيت زاوية تقابل الجامع الأعظم مخصصة لإيواء العلماء الفقراء ولمبيت موظفي الزاوية بنيت من طرف المفتي المالكي سيدي سعيد بن الحاج إبراهيم وقد بلغت تكاليف هذه الزاوية ومرافقها 4500 دينار جزائري⁴.

2 - إدارته:

كان الجامع الأعظم في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين إذ كان يشمل على عدد كبير من الموظفين، ويتمثل هؤلاء إضافة إلى المفتي المالكي الذي كان في نفس الوقت إمام وخطيب يوم الجمعة والعيد⁵.

وكان وكلاء الجامع ثلاثة؛ أحدهم مكلف بتسيير اوقاف المسجد مباشرة تحت أوامر المفتي ويعتبر الوكيل الرئيسي، وثان مكلف بأوقاف المؤذنين، وهو مستقل عن المسجد

¹ عائشة غطاس ، الدولة الجزائرية ، مرجع سابق، ص280.

² عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص57.

³ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته، مرجع سابق، ص311-312.

⁴ عائشة غطاس مرجع نفسه، ص297.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق ، ص259.

ووكيل ثالث مكلف بأوقاف الحزابين مستقل عن السابقين، هذا إضافة إلى 8 منظمين و3 عمال مكلفين بإنارة المسجد¹.

وحرص وكيل الجامع والمفتي المالكي على إثراء مكتبة الجامع بالكتب، فلقد خصصت غرفة من جانب الجامع تكون خاصة بالكتب، أثبتها الشيخ حميدة العمالي المفتي والقاضي المالكي في عهده بالجزائر في مذكراته قال فيها:

"الحمد لله هذه صورة رسم يتضمن ما حبسه شيخ خاتمة المحققين سيدي قدورة لما فضل من ريع أوقاف الجامع الأعظم نقلته هنا للتبرك به واعتبار النص أوله الحمد لله أشهد شهيديه الفقيه الإمام العالم الهمام فخر الأئمة العظام وخالصة العلماء الزاهدين الأعلام وعمدة مشايخ الإسلام الحافظ المتجر السالك اللوذعي الناسك الأبر إمام الجامع العظم بمحروسة الجزائر سيدي سعيد بن المرحوم المقدس المتغمد في رحمة الله الحي القيوم أبي إسحاق سيدي الحاج إبراهيم، إن جميع ما يأتي ذكره من شراء كتب وأملاك وإقامة بناء بعض الأماكن الآتي ذكرها إنما ذلك كله من الفاضل بيده من خراج أوقاف الجامع الأعظم وأنه لا حق له في ذلك كله لا في ثمن ولا مثمون، ويده في ذلك نائية وعارية ليكون جميع ما سيذكر إن شاء الله من أوقاف الجامع المذكور قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم فمن ذلك..."².

ومن العائلات التي تولت الفتوى المالكية بالجامع الأعظم من أشهرها عائلة قدورة ومن أبرز الأسماء نجد: ابن جعدون وابن الشاهد وابن الأمين، ومما يلاحظ على المفتين المالكيين بهذا الجامع أنهم دائما يشهدون عدد الاستقرار في البقاء في منصب المفتي حيث كثيرا ما يظهر أربعة إلى خمسة مفتين في نفس السنة كما يلاحظ ظهور بعض المفتين ثم اختفاءهم وعودتهم إلى منصبهم وقد يكون ذلك راجع إلى التنافس على هذا المنصب نظرا لفتي الجامع الأعظم من جهة وللقيمة الاجتماعية لمفتي الجامع الأعظم من جهة أخرى، بل ربما يخضع ذلك لأهواء الحكام الذين كانوا يعينون المفتين³.

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص281.

² ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، مرجع سابق ، ص167.

³ عائشة غطاس، مرجع نفسه ، ص284.

وكان الجامع الأعظم مقرا للمفتي المالكي وللمجلس الشرعي الأسبوعي (يوم الخميس) وكان هذا المجلس يضم المفتي المالكي والمفتي الحنفي والقاضيين المالكي والحنفي وكبار العلماء والقضاة، وكان المجلس يفصل في القضايا الفقهية الشائكة ولا سيما تلك التي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى العلماء¹.

3 - دورها:

لعبت أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم دورا كبيرا في مختلف المجالات حتى اتسعت إلى مهام سياسية حيث مثل الجامع الأعظم مرآة الجزائر للرأي العام.

فقد قدر عبد الجليل التميمي مجموع أوقاف الجامع الأعظم وحصرها في 492 عقد وقف حسب الوثيقة الخاصة بالجامع الأعظم، وقد ذكر في أحد التقارير بشأن أملاك الجامع العظم سنة 1837 أنها تحتوي على 125 متر و39 حانوتا و3 أفران و19 بيتا².

وبفعل مردود أوقافه كان ينفق على رجال العلم والمدرسين والطلبة الذين لم يكن الحكام آنذاك يرون ضرورة لرعايتهم كما لم تكن الخزينة العامة ملزمة بالإنفاق عليهم، وبذلك كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية، وقد كان الفائض من ريع الوقف التابع للجامع الأعظم يخصص في مصاريف أخرى منها إنشاء زاوية تابعة للجامع وسميت بزاوية الجامع الكبير كما تم الإشارة إليه مسبقا من طرف المعني سعيد قدورة وتتكون من مسجد بدون منارة ومدرسة³، وذلك في عهد سيدي سعيد بن الحاج إبراهيم سنة 1629-1630م، إذ لعب الجامع الأعظم الدور الديني وذلك لمهامه في أداء الصلوات الخمس والجمعة والعيد، مما جعل عددا كبيرا من الأهالي يلجؤون إلى التحبيس به إذ كانت هذه الوقفيات حافزا للمسجد الأعظم لأداء مهامه على أحسن وجه، فكان يفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأهالي ويفصل في القضايا الفقهية الشائكة.

¹ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص258.

² عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص14.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1998، ص113.

أما في المجال الثقافي كان يدي 19 أستاذ وظيفتهم في تعليم الطلبة وتزويدهم وكانت أجورهم من عائدات الوقف¹.

كما برز الجامع الأعظم في الجانب الاجتماعي من خلال مساعدة المحتاجين والفقراء ورفع الغبن عنهم وإيوائهم وإطعامهم كما تجسد دوره الاجتماعي بالنسبة للأوقاف المشتركة بينه وبين العديد من المؤسسات الوقفية لمدينة الجزائر كمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ومؤسسة أوقاف الأندلس وأوقاف سبل الخيرات².

كما خصصت نسبة من الأموال الموقوفة لترميم المسجد والحفاظ عليه والإنفاق على البنائين والخدامين في الطحطحات وسطح الجامع الأعظم التي تقدر ب28 ريال، كما تصل أجرة حمالين الجين وتراب البناءات إلى 171 ريال علما أن أعمال الترميم كانت تتم مرة في السنة بصفة مستمرة، أما أجرة خدامين النفيض فقد وصلت إلى 67ريالا وأجرة البياضين بلغت 16 ريالا وغداء "خياطي الحصير" الذي حدد ب32 ريالا وثمان الحصير الذي كان 69 ريالا وثمان زيت الانارة الذي يبلغ 566ريالا، بالإضافة إلى تعطير الجامع حيث وصل ثمن ماء الورد إلى 85 ريالا، هذا عن إعداد الجامع أما فيما يخص الكماليات لقارئ الأحزاب والطلاب والمصلين فخلال شهر رمضان وصل ثمن الزلابية تقريبا 940 ريالا.

واهتم القائمون على الجامع بالبناءات والعيون والسواقي والبحاير الموقوفة لصالح الجامع، حيث وصل ثمن "قفل لدار النقجة" إلى 22 ريال التي أوقفت على الجامع وثمان "اصلاح ساقية بحيرة بالحامة ب50 ريالا وثمان "بنيان البيت التي داخل الجنية" ب380 ريالا، وثمان بنيان الدار الحمراء وبابها ب392 ريالا، وثمان بناء القرن الذي بباب عزون ب63ريالا³.

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق ، ص286.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، مرجع سابق، ص243.

³ عائشة غطاس، مرجع نفسه ، ص285.

• المبحث الثالث: مؤسسة سبل الخيرات.

1 - أهميتها:

يعتبر المذهب الحنفي هو أول المذاهب الفقهية التي أسست من طرف الإمام أبي الحنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي (ت150هـ) ثم أخذ أتباعه وتلاميذه في نشر آراءه وفتاويه، فقعدوا القواعد ووضعو لها الضوابط والأصول التي تتمثل في الأخذ بالكتاب والسنة والآثار الصحاح ثم قول الصحابة¹، وبذلك انتشر هذا المذهب في مختلف أرجاء البلاد الإسلامية².

وأما عن أوضاع المذهب الحنفي عند مجيء العثمانيين وخلال فترة حكمهم يقول الدكتور سعد الله: "معظم سكان الجزائر يتبعون مذهب الإمام مالك ولكن منذ مجيء العثمانيين انتشر المذهب الحنفي أيضا... فأُسرة ابن العنابي كانت حنفية ... وعبد القادر الراشدي كان مفتي الحنفية وألف أيضا في ذلك³.

ويواصل الدكتور أبو القاسم سعد الله حديثه عن مؤسسات الأوقاف حيث تعرض في كلامه إلى الوقف الجماعي أو ما يسمى بسبل الخيرات؛ هي الأخرى تعتبر من أشهر مؤسسات الوقف وكانت مؤسسة شبه رسمية مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية والتي بلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية مساجد ويرجع تأسيسها حسب معظم المصادر إلى عام 999هـ/1584م من طرف شعبان خوجة.

وقد اكتسبت هذه المؤسسة أهمية خاصة في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني نظرا للعلاقة التي كانت تجمع المؤسسة وأتباع المذهب الحنفي من العناصر التركية والمتعاملين معهم من كراغلة وحضر لهذا كان لهم تأثير على وضعية هذه المؤسسة نظرا لأن أغلب المحبسين من الطبقة الحاكمة ومن أفراد الجيش والطبقة الميسورة من مجتمع مدينة الجزائر،

¹ محمد الشاذلي ابن القاضي، «كيف أسس الإمام الأعظم مذهبه»، جامع الزيتونة، المجلة التونسية، العدد الرابع، 1940م، ص15-17.

² كالعراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وتونس والهند وباكستان وأفغانستان وتركيا وسريلانكا والفلبين وتايلاند وبلاد البلقان والقوقاز والبلاد الأوروبية والمستعمرات الإسلامية للاتحاد السوفياتي والبرازيل، انظر هشام يسري العربي، جغرافية المذاهب الفقهية، ط1، دار البصائر، القاهرة، 2005، ص115.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1998، ص65.

مما جعل من هذه المؤسسة إحدى أغنى مؤسسات الوقف في مدينة الجزائر فاحتلت المرتبة الثالثة بعد مؤسسة الحرمين الشريفين ومؤسسة أوقاف الجامع الأعظم¹.

فقد تميزت أوقاف سبل الخيرات هي الأخرى بالكثرة وذات مداخيل معتبرة لهذا كانت وثائقها سواء ما وجد في دفتر البايليك وبيت المال والمحاكم الشرعية فهي تحتوي على معلومات تاريخية مهمة للتصرف على الواقع الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي والإداري للجزائر إبان الفترة العثمانية².

فقد بلغت أوقافها حسب سجل يعود تاريخه إلى 1784-1785م قدرت ب388 ملكية بما فيها الأوقاف الخاصة بكل مسجد من مساجد سبل الخيرات، شكلت فيها الحوانيت أكبر نسبة في الأملاك التابعة لها وكانت تدرّ مردودا وافرا³.

من أهم ما قامت به مؤسسة سبل الخيرات هو إنشاؤها للجامع الجديد الحنفي، وقد بُني سنة 1660م على أنقاض مدرسة أبو عنان المريني ومهندسه كان أسيرا مسيحيا وقدرت مساحته ب1.371 متر مربع و 20 سنتيوار، ويصل ارتفاع منارته إلى ثلاثين مترا، ومحاربه مزخرف بخزف ثمين ومنبره رخامي وسقفه خشبي⁴، ولقد شهد أهمية كبيرة للطبقة الحاكمة التركية في مدينة الجزائر، وقد تم بناؤه بعد أوامر حامية المدينة "الانكشارية" ومن المحتمل أنه شيّد من أجل أن يضاهي نفس أهمية الجامع الأعظم⁵.

إذ كان مقر الخزانة الدولية بمكتب شيخ الإسلام الحنفي، رغم ذلك احتفظ المذهب المالكي بمكانته والمفتي المالكي الذي كان له التصرف التام في أموال الاحباس⁶.

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص260.

² زكية زهرة «حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاث نماذج من الوثائق» في الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18-19م، مجلة دراسات إنسانية، تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 30 ماي 2001، ص120.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص68-69.

⁴ بلربوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2007-2008م، ص93.

⁵ عقيل نمير، «حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية»، أعمال ندوة الوقف في الجزائر القرن 18-19م، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص96.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص169.

أما عن أوقاف هذا المسجد فقد قدرت عقود الحوانيت باسم هذا الجامع وهي: 4 ديار وأجزاء دار وغرفة وعلويات وبيت وإصطبل للخليل وفندق واحد و2قهوة وجنة خارج مدينة الجزائر¹.

2- إدارتها:

كانت إدارة مؤسسة سبل الخيرات تضم إحدى عشر عضوا من بينهم:

1- **المفتي² والقاضيان الحنفيان:** ويمثلان الهيئة التشريعية، إذ يعتبران عضوان مهمان المجلس العلمي الذي يعقد جلساته كل يوم خميس في الجامع الأعظم لدراسة القضايا المطروحة عليه.

2- **الوكيل:** يعين من قبل الداي، إذ يعتبر موظفا أساسيا في المؤسسة، فهو بمثابة الناظر أو الهيئة التنفيذية، فهو مسؤول أمام المفتي والقاضي الحنفيين³.

يساعده ناظر حيث جاء في وثيقة يعود تاريخها إلى شوال 1190هـ/نوفمبر 1776م اسم الوكيل السيد الحاج خليل التركي والناظر السيد محمد بن الحاج العربي به، أيضا على سبيل المثال بعض الوكلاء حسب الوثائق نذكر:

الحاج خليل التركي تولى سنة 1772-1773، وفي سنة 1791-1792 كان السيد مصطفى التركي منزل آغا، وفي سنة 1806م كان السيد الحاج حسن، وفي سنة 1826م السيد محمد خوجة بن المرحوم السيد علي⁴.

¹ عقيل نمير، مرجع سابق، ص97.

² يعتبر منصب الإفتاء في الدولة العثمانية أعلى منصب ديني ويتولى المفتي مسؤولية تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على المدارس وإصدار الفتوى، ويتكلم ابن المفتي في الحديث عن علماء وأعيان الفتوى الحنفية خصوصا، ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي، مصدر سابق، ص86-92.

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص259.

⁴ وافية نفطي، مرجع سابق، ص31.

وكان الوكيل يقوم بالمهام الخاصة بمرود الأوقاف والتصرف في نفقاته من دفع أجور المستخدمين وصيانة أوقاف المؤسسة والتكفل بالصدقات وغيرها، ويقدم الوكيل تقريراً عاماً إلى المجلس العلمي عن كل المهام التي قام بها، وكان يساعد الوكيل كل من:

***الخوجة:** وهو الكاتب.

***الصايحي:** وتكمن مهمته في ضبط الحسابات وحفظ الأوراق.

***كاتب:** ينظم عقود المؤسسة.

***شاوش:** كان مكلف بالسهر على أبنية هذه المؤسسة وتسهيل عمل وراحة طلاب يقرؤون القرآن بجانب هذه المؤسسة¹.

ويضاف إلى هؤلاء مجموعة أخرى من موظفي الجوامع الحنفية التابعة لسبل الخيرات، ويختلف عددهم حسب أهمية الجامع:

***الخطيب:** مكلف بخطبة يوم الجمعة.

***الإمام:** مكلف بالصلاة في الأوقات الخمسة.

***المؤذن:** مهمته الآذان وعلى رأسهم باش مؤذن.

***الحزابون:** مهمتهم قراءة القرآن ويأتي على رأسهم باش حزاب.

***الدوال:** الذي يحمل عصي الخطيب.

***القائمون على شؤون النظافة والإنارة:** وهم أربعة الشاعل والفراش والكناس والغسال².

***الطلبة:** كان عدده ثمانية مهمتهم قراءة القرآن³. وقراءة كتب دينية في أوقات معينة مثل: صحيح البخاري وتنبية الأنام.

¹ عقيل نمير، مرجع سابق، ص93.

² عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص259-260.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص317.

3- المساجد التابعة لسبل الخيرات ونفقاتها:

كما تم الإشارة إليه سابقا أن مؤسسة سبل الخيرات كانت تتولى إدارة ثمانية مساجد والانفاق عليها وهي:

1 - الجامع الجديد¹ (1070هـ/1660م)

2 - جامع صفر (940هـ/1534م)

3 - جامع شعبان باشا (1106هـ/1649م)

4 - جامع كجاوة (كتشاوة 1106هـ/1694م)

5 - جامع حسين داي أو موزومورطو (1235هـ/1654م)

6 - جامع السيّدة (920هـ/1564م)

7 - جامع دار القاضي (1209هـ/1795م)

8 - جامع الشبارلية وزاويته (1201هـ/1787م)

يعد جامع صفر من المساجد الحنفية العتيقة، وهو يقع في القسم العلوي، شيد هذا المسجد من طرف القايد عبد الله صفر (العلاج) معتوق خير الدين بربروس بنيّ سنة 1534م.

بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه: 8حانوت و3جزء من حانوت ودار واحدة و2 جزء من دار وثلاث عليّة و2 بيت و2 مخزن وكوشة واحدة و3 جنات و2 بلاد².

وكانت العائدات المالية لجامع صفر لسنة 1830 قد بلغت 1098 ريال. أما أجور رواتب الموظفين 91 ريال، كان عدد المؤنّنين ثلاثة وباش مؤذن وهو القائم عليهم وبلغ راتبه الشهري ب4 ريال، أما الخطيب فكانت رتبته 12 ريال والإمام ب12 ريال والشعال والحزاب والفراش والكناس ب32 ريال³.

¹ تم الإشارة إليه، أنظر الصفحات السابقة.

² عقيل نمير، «المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية: أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا»، مجلة دراسات تاريخية، العدد 15-16، جامعة دمشق، 2011، ص246.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص425.

ـ **جامع شعبان باشا**: وهو الجامع الذي بناه الوالي الحاج شعبان باشا في باب الجزيرة سنة 1693-1694م، وهو مخصص لخطبة الجمعة وبذلك كان هذا المسجد يحتل مكانة وأهمية كبيرة في تلك الفترة، أما عن موظفي هذا الجامع فهم مؤذن وإمام وحزاب وأشخاص مكلفين بتنظيف الجامع وإضاءته.

أما أوقافه فقد بلغت عشر وقفيات وهي:

3 حانوت و1 جزء من حانوت و2 مخزن و2 دار و1 جزء من دار وعلوي¹.

ـ **جامع كجاوة (كتشاوة)**²: يعتبر مسجد كتشاوة من أشهر مساجد العاصمة وهو يقع في الساحة المسماة ساحة بن باديس، بني في العهد العثماني سنة 1021هـ/1612م، وقد أعيد بناؤه تماما من طرف حسن باشا في سنة 1209هـ/1795م³، إلا أنه لم يسم باسمه واحتفظت الوثائق والذاكرة الشعبية باسم كتشاوة إلى غاية سيطرة الفرنسيين على المدينة وتحويل الجامع إلى كاتدرائية كاثوليكية في السنوات الأولى من الاحتلال⁴.

وكان مظهره آنذاك عبارة عن قبة واسعة أمام المئذنة فكانت من الطراز المغربي؛ أي على شكل مربع لكن أثرها لم يعد لها وجود الآن⁵.

بلغت عدد أوقافه داخل مدينة الجزائر 24 ملكية عقارية وكانت موزعة على النحو التالي:

24 جلسة و4 حانوت و6 دار و2 علوي وقهوة واحدة و2 زندانة و1 عناء وحمام⁶.

أما عن رواتب موظفي جامع كجاوة فقد بلغت خلال سنة 1830 ب15 ريال للإمام و14 ريال للحزاب و7 ريال للشعال و10 ريال لمدرس ودوال، إلا أنه في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي وحسب ما قدمه وكيل الجامع وهو عبد الرحمان بن السيّد بن العربي بن

¹ عقيل نمير «أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات»، مرجع سابق، ص265.

² سمي بكتشاوة تسمية إلى السوق التي كانت تقام في الساحة المجاورة وكان الأتراك يطلقون عليها اسم المعز، انظر:

السيّد أحمد باغلي، سلسلة فن وثقافة، وزارة الاعلام الجزائر، 1982، ص75.

³ سيدي أحمد باياني، الجزائر، سلسلة الفن والثقافة وزارة الاعلام والثقافة، 1974، ص79.

⁴ ALBERT DEVOULX, «LES EDIFICES RELIGIEUX DE L'ANCION ALGER», IN REVUE AFRICAINE 1868P, P107-114.

⁵ سيدي أحمد باياني، مرجع نفسه، ص79.

⁶ عقيل نمير، مرجع نفسه، ص266.

الشيخ بن جعدون في جانفي 1833م قد تراجعت أوقافه حيث بلغت 10 حوانيت منها حانوتين مهدمة إضافة إلى علوي وحمام ودار ودويرة¹.

ـ **جامع حسين داي أو ميزوموروطو**: يقع هذا المسجد بطريق باب عزون به مئذنة وقبة كبيرة بني حوالي سنة 1097هـ/1686م من طرف الحاج حسين باشا أحد الأعلام الإيطاليين الملقب بموزوموروطو، ويضم الجامع نافورات مائية ومراحيض وحجرة يقصدها الفقراء للاغتسال بالماء البارد ويجاور الجامع مدرسة لتعليم المذهب الحنفي².

وقد أوقف حسين باشا مجموعة من العقارات عليه، والملاحظ عليها أنها قريبة أو مجاورة للمسجد، فقد بنى المسجد فوق مجموعة من الحوانيت وفرن، قال عنه دوفو كان المسجد يعبر شارع شارتر بواسطة عقد جميل (ساباط) على شكل جسر³.

كان المسجد يعرف باسم مؤسسه ويعرفه سكان مدينة الجزائر باسمين هما مسجد حسين باشا ومسجد موزوموروطو.

بلغ عدد أوقافه 14 وقفية موزعة كما يلي:

5 دار و 2 جزء من دار و 1 كوشة، 1 حمام، 2 مخزن، 1 جلسة حانوت، 1 حانوت وكانت هذه الأوقاف موجودة داخل مدينة الجزائر⁴.

ـ **جامع السيّدة (920هـ/1564م):**

يعتبر من المساجد الشهيرة منذ القرن العاشر للهجري/ السادس عشر للميلادي، ترجع أقدم الوثائق التي تحدثت عنه إلى سنة 1546م ، حيث كان المسجد يقع في باب البحرية⁵، تحدث عنه هايدو الاسباني سنة 988هـ/1581م واتخذة الباشوات مصلى لهم لقربه من قصر الجنيّة (قصر السلطان والحكم)، واعتبره ديفوكسي من جوامع الدرجة الأولى لجماله وفخامته⁶.

¹ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 93-427.

² ALBERT DEVOULX, OP.CIT ,P28-33.

³ مصطفى بن حموش، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية، دار الأمانة للطباعة والنشر، 2010، ص 88.

⁴ عقيل نمير، «أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات»، مرجع سابق، ص 266.

⁵ عبد القادر نور الدين، مرجع سابق، ص 159.

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، مرجع سابق ص 13.

وأجمل ما كتب عنه أنه كان تحفة معمارية بحق، ومن روائع الفن المعماري، وما يميز مسجد السيدة امتلاكه لأعمدة من الرخام تعلوها أقواس منقوشة ومنحوتة على شكل كرمة من العنب.

_ جامع دار القاضي: يقع هذا المسجد على طريق باب الواد قرب محكمة القاضي المالكي ورغم أن بانيه هو آغا الصبايحية مصطفى بن مصطفى إلا أن العامة لم تسم المسجد باسمه¹.

بني هذا الجامع سنة 1209هـ/1795م وفق عقد يتحدث عن حانوت وهب من قبل مؤسس الجامع²، أما عن زاويته فهي تقع بطريق باب الواد، تشتمل على حجرات صغيرة استعملت كمرقد للطلبة، وهي تجاوز مسجد بن كمخة ومحكمة القاضي المالكي³.

وقد وصل مصروف الزاوية مع مسجد المصلى إلى 456 ريال في السنة وما يعادل 38 ريال في الشهر وهذا ما يوضحه الجدول التالي⁴:

الموظف	الراتب بالريال	الشهري
الإمام	08	
الشيخ القاضي	10	
الحزب	01	
المدرس	09	
عون الشارع	03	
المصلى	06	

¹ ALBERT DEVOULX, OP.CIT, P41.

² عقيل نمير، «أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات»، مرجع سابق ص267.

³ ALBERT DEVOULX, OP.CIT, P40.

⁴ وافية نفطي، مرجع سابق، ص427.

ـ جامع الشبارلية وزاويته:

بنيّ هذا الجامع سنة 1787م من قبل الحاج محمد خوجة مقاطعجي هذا الأخير الذي بني زاوية ورغم ذلك لم تسمى باسمه وسميت بالشبارلية وهي تتكون من:

مسجد بمئذنة صغيرة وحجرات خاصة بالطلبة الأتراك العثمانيين ومراحيض ونافورات مائية وحجرة للطهارة بالماء البار¹.

كما بني مدرسة التي الحقت بها بيوت لسكن الطلبة وكان عدد موظفيها تسعة تتوزع رواتبهم على النحو التالي:

ـ رواتب موظفي مدرسة الشبارلية -

الموظف	الراتب بالريال	الشهري
الإمام	09	
المدرس	06	
الناظر على الأوقاف	03	
مؤذن المغرب والعشاء والصبح والشعال	04	
مؤذن الظهر والعصر	02	
الدوال	01	
الحزابين (عدهم خمسة)	05 لكل واحد	
قارئ تنبيه الأنام في كل شهر	01	
الساقي من البئر والمطهر	04	

وعلى هذا الأساس بلغ مصروف المساجد التابعة لسب الخيرات 9219 ريال وخمسة أثمان من الريال أي 9219 ويضاف إليها مصروف أجرة حزابي الجامع الكبير وأجرة أمين الأمناء وعساس وجامع الوق الكبير، أما ما يخرج من مصروف في المواسم و الأعياد فقد بلغ 8484 ريال، و 1844 ريال كانت تخرج كصدقات².

¹ALBERT DEVOULX, OP.CIT, P278-280.

²واقية نفطي، مرجع سابق، ص427-428.

الفصل الثالث :

مؤسسات الوقف المدنية

الخاتمة واورثها الثقافي

والاجتماعي

1- المبحث الأول: أوقاف الزوايا والأضرحة

2- المبحث الثاني: أوقاف أهل الأندلس

3- المبحث الثالث: أوقاف جماعة الأشراف

• المبحث الأول: أوقاف الزوايا والأضرحة

1 - تطورها:

تعتبر الجزائر من البلدان التي عرفت حركة صوفية واسعة على غرار بلدان المغرب الإسلامي وقد توسعت خاصة أثناء الوجود العثماني في الجزائر، حيث ازداد عدد الزوايا والأضرحة بعد إدراك الحكام العثمانيين لأهمية رجال الدين والمرابطين داخل المجتمع الجزائري ودرجة تعلق الناس بهم، لذلك اتبع العثمانيون سياسة قائمة على التحالف بينهم وبين المرابطين خاصة مع بداية التواجد العثماني بالجزائر وتشجيع ظاهرة التصوف، هذا نظرا للظروف السياسية والدينية التي كانت تمرُّ بها البلاد.

وفي هذا الصدد يتحدث سعد الله عن انتشار التصوف في المدن والأرياف خاصة في المدن الكبرى كجاية وتلمسان ووهران وقسنطينة ومدينة الجزائر وأصبحت بعض المشاهد مألوفة؛ حيث يوجد أناس يتبركون ويتقربون ويقيمون الحضرة، كما لا توجد مدينة أو قرية بدون العديد من الزوايا والأضرحة حتى أن مدينة الجزائر فقد غرفت في الدروشة وانتشر التصوف¹.

وفي أواخر العهد العثماني بدأت السلطة تفقد ثقة المرابطين وأصحاب الطرق، هذا ما جعلها تعيد النظر في علاقاتها مع هذه الفئة وتغدق عليها العطاءات والامتيازات والأوقاف للحفاظ على النظام وكسب تأييد السكان المحليين حتى لا تؤثر عليهم دعاية الطريقة الدرقاوية و التيجانية، فكان الحكام يقدمون أوقافا على أضرحة الأولياء الصالحين.

فقد جاء في نص وثيقة تتعلق بنذر حسين بن صالح باي قسنطينة سنة 1807م إثر حربه مع تونس: «ليعلم من يقف على أمرنا هذا أننا شهدنا أنفسنا وهو أن قدمنا تونس وسهل الله أمرها علينا وأخذناها، فالشيخ سيدي العريان والسيد محمد بن سي السعيد ما يحتاجوه منا من بناء دار تكون بقريته وإصلاح مسجده، وتجعلوه له أوقافا معلومة يستعينون عليها الطلبة وضيافة الغرباء والواردين عليهم من أبناء السبيل»².

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص476.

² أحمد مريوش، مرجع سابق، ص68.

كما أعفى حسين باشا مجموعة من العلماء وهم الفقيه الأجلّ النقي الأفضل التالي كتاب الله سيدي محمد بن زينب وسيدي العربي وسيدي الهواري وسيدي عابد وكافة أولاد سيدي الحاج عبد الهادي، أعفاهم من جميع المطالب المخزنية وجميع أعقابهم.

وقد عرف عن الحكام العثمانيين بالجزائر نفس الشيء وأمثلتهم كثيرة منهم حسن باشا (1207هـ/1792م) ومصطفى باشا (1232هـ/1809م) والحاج علي باشا (1224هـ/1818م)، وجاء في عقود التحبّيس التابعة لزاوية المرباط سيدي عمر التنسي صدر حكم بإعفاء وكيل الزاوية من دفع أي ضريبة على الزاوية¹.

والجدير بالذكر أنه يصعب الأمر في التفريق بين الضريح والزاوية؛ فالزاوية كانت تدل على الضريح كما تحوي على الضريح، وقد أشار ياسين بو دريعة إلى إشكالية تصنيف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر حيث كان يطلق صفة الزاوية على العديد من الأضرحة منها: عمر التنسي وأحمد العباسي، أما الضريح فكان به مسجد مثل: عبد الرحمان الثعالبي²، ويتكون الضريح عادة من حجرة منخفضة مربعة الشكل تلوها قبة كما يزيّن الضريح بزرابي وأعلام متعددة الألوان³.

ويفسر وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر كثرة الأضرحة بأن السكان يحبون بناء القبور الفخمة لتخليد ذكرى أقاربهم⁴.

وكان السكان يتبرعون لهذا المركز (الضريح) فيكبر ويتضاعف قصاده ومريده ويصبح اسم المتصوف (المرباط) علما على المكان، ويصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان، أو رباط وتزداد قدسية الزاوية بين أهل الناحية وبين نواحي أخرى بعيدة⁵.

¹ مصطفى بن حموش، مرجع سابق، ص 149.

² ياسين بو دريعة، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثمانيين، من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال وبيت البابلك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 37.

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 302.

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص 105.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، مرجع سابق، ص 262-263.

وفي هذا الصدد حظيت أغلب الأضرحة والزوايا بأوقاف خصصت للإنفاق عليهم، ففي مدينة الجزائر وخارجها كانت تتوزع أوقاف الأولياء على الأضرحة، أما على مستوى لإيالة الجزائر فق بلغ عدد الزوايا احدى عشر¹.

يأتي في مقدمة هذا النوع من الأوقاف: أوقاف ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي²، ومما يلاحظ أن أوقافه كانت لا تتجاوز في بداية القرن الثامن عشر 11 وقفا، ثم تزايدت بعد أن اكتسب صاحبها شعبية وذاع صيته داخل وخارج المدينة³.

وقد عددها ياسين بو دريعة بأنها كانت 40 ملكية حسب وثيقة عبارة عن بيان للأماكن المحبسة على الضريح الولي القطب سيدي عبد الرحمان الثعالبي، وهذه الوثيقة تحصر أملاك الضريح، بالإضافة إلى مبلغ كراء هذه الأملاك، كما أوردت أسماء مؤجري هذه الأملاك ومجموع المحصول السنوي⁴.

في حين يقدرها سعيدوني إلى 82 وقف يخصص لصيانة ورعاية الزاوية⁵، والضريح.

¹ ياسين بو دريعة، مرجع سابق ، ص74-75.

² ولد عبد الرحمن الجعفري سنة 1384 بواد يسر وينتمي إلى قبيلة الثعالبة وانتقل إلى مدينة بجاية ثم ارتحل إلى تونس والمشرق وزار مصر، اشتهر بثقافته الغزيرة، ألف ما يزيد عن 90 مؤلفا واستقر بالجزائر إلى أن وافته المنية، أنظر عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، ص302-303.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق ، ص99.

⁴ ياسين بو دريعة، مرجع نفسه، ص190.

⁵ شيدت هذه الزاوية حوالى سنة 1696م كانت تحتوي على مسجد صغير يحتوي على منارة أنيقة، أما المحراب كان مزين بأجور الخزف وبجانبه قبر الشيخ العلامة وعدة بيوت ومرافق، كما أن حجرة سيدي عبد الرحمان تحتوي عدة قبور منها قبر الحاج أحمد باي قسنطينة وقبر خضر باشا انظر: أشرف صالح محمد سيد، «المراكز الثقافية ، دار السلطان (الجزائر) وأواخر العصر التركي»، مجله أماراباك مجلد الرابع ، العدد السابع ، 2013 ، ص67.

هذا وقد كانت تأتي الصدقات إلى الضريح من خارج الجزائر، فإيالة تونس كانت ترسل كل سنة كمية من زيت الزيتون إلى جانب الصدقات والموارد المالية المعتبرة التي لم تتوقف¹.

كما ساهمت المرأة في أوقاف الضريح منها تحبيس الولية دومة بنت محمد لخزانها من النحاس على ضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان، وشرطها في الحبس هو أن يصلح الخزان إذا احتاج للإصلاح من كراء جلسة حانوتها²، وقد جاء عقد التحبيس على هذا النحو:

" الحمد لله حضرت بمحضر شاهديه وبالمحكمة المالكية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى أمام قاضيها الشيخ الإمام ... الولية دومة بنت أحمد وأشهدتها على نفسها أنها حبست ووقفت لله تعالى جميع قزانتها من النحاس على ضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان الثعالبي رضي الله عنه ونفعنا وإياكم ببركاته وبركة أمثاله أمين، ينتفع به عند ضريح الولي الصالح المذكور من طبخ وغير ذلك ورفعت يد الملك ووضعت يد الحياة لوكيل الضريح المذكور وأذنت له في الحوز والنظر له فيه من حوز واستغلال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، واشترطت المحبسة المذكورة في إصلاح الخزان المذكور إن احتاج للإصلاح من تقدير وترقيع وغير ذلك من كراء جلسة حانوتها الكائنة بكجاوة³.

لقد كان سكان مدينة الجزائر يوقفون أملاكهم على الكثير من الأضرحة التي كانت عدد 22 ضريحا والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ، مرجع سابق، ص306.

² أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص310.

³ ياسين بو دريعة، مرجع سابق، ص151.

نصيب أضرحة مدينة الجزائر من الأوقاف:¹

الضرّيح	عدد العقود	الضرّيح	عدد العقود
ضرّيح عبد الرحمان الثعالبي	95	ضرّيح محمد بن يحيى بن عبد الله	02
ضرّيح عمر التنسي	18	ضرّيح محمد بن علي	02
ضرّيح محمد الشريف الزهار	13	ضرّيح علي بن منصور	02
ضرّيح سيدي رمضان	12	ضرّيح محمد بن خليفة	01
ضرّيح والي داه	09	ضرّيح عبد العزيز بونحلة	01
ضرّيح محمد بن عبد الرحمن	09	ضرّيح سيدي منصور	01
ضرّيح سيدي السعدي	05	ضرّيح سيدي الجريدي	01
ضرّيح عبد القادر الجليلاني	05	ضرّيح أحمد بن عبد الله	01
ضرّيح أبي التقي	04	ضرّيح أحمد العباسي	01
ضرّيح سيدي هلال	03	ضرّيح أبي جمعة	01
ضرّيح سيدي يحيى الطبار	02	ضرّيح سيدي أحمد الجزائري	01

أما في منطقة القبائل فقد قدرت أوقاف سيدي علي بن موسى وبالضبط في منطقة المعاتقة العرايق الذي يؤدي إلى ذراع الميزان قرب تيزي وزو تقدر بـ 850 شجرة زيتون و 340 شجرة من التين وأراضي صالحة للزراعة².

¹ ياسين بو دريعة، مرجع سابق، ص 118.

² عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 307.

ضف إلى ذلك أوقاف ضريح سيدي عبد الرحمان اليلزولي التي توزعت ممتلكاتها الوقفية على أربعة ولايات هي: تيزي وزو، بجاية، البويرة، برج بو عرييج، وكانت تشمل النباتات والأراضي الزراعية¹، أما في الجنوب الجزائري وبالضبط في إقليم توات، فهو آخر عرف هذا النوع من الأوقاف، فقد وقف الولي الصالح سيدي سليمان بن علي بقرية أولاد أوشن عام 585هـ كل ما يملكه من مساكن وبساتين ومياه لزاويته².

أما بالنسبة للزوايا فلم تتل حظها من الأوقاف مقارنة بالأضرحة من بين 224 عقدا نالت الزوايا 35 عقد فقط أي بنسبة 15.62%، ولكن تفسير ذلك لكون أن الزوايا عادة لا يقوم بتأسيس الأوقاف لصالحها إلا مؤسسها فقد بلغ عدد الزوايا في مدينة الجزائر 12 زاوية في عام 1830 كانت قد استفادت من الأوقاف، كانت خلالها زاوية الشرفة الأكثر نصيبا من عقود التحبيس بـ 11 عقدا تليها زاوية كجاوة³ بـ 8 عقود، وزاوية القشاش بـ 5 عقود وزاوية الأندلس بـ 3 عقود وزاوية مولاي حسن بعقد واحد⁴.

أما زوايا منطقة القبائل فقد اشتهرت زاوية سيدي علي بن موسى أفوناس في منطقة المعاتقة كما تم ذكره سابقا⁵ بأوقافها الكبيرة.

هذا وقد نالت زاوية مولاي حسن نصيبا من وقف السيد أحمد خوجة بن الحاج خوجة وتمثلت أملاكها في: 3 من الدور و13 حانوت منها حانوت بباب عزون وآخر بالمقاسية مهد مان، وفرن واحد وحمام واحد وبيت واحد بفندق الدوبس وكوشة واحدة في أول القائمة تسمى كوشة الدوس تحمل رقم 18 مدخولها في كل شهر 4 دراهم صغار⁶.

¹ زيد بن قاسمي، «الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878م»، دراسات إنسانية الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ماي 2011، ص 235.

² محمد حوتية، «أوقاف إقليم توات نموذج أوقاف قصر كوسات»، دراسات الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ماي 2011، ص 244.

³ قام محمد خوجة دفتر دار بتأسيسها وأوقف عليها عدد من الأملاك وهي كلها أوقاف خيرية، أما زاوية الشرفة فقد أسسها الداوي محمد بكداش.

⁴ ياسين بو دريعة، مرجع سابق، ص 192.

⁵ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق ص 298.

⁶ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 85-86.

أما زاوية الأشراف كانت لها أوقافا خاصة بلغت سنة 1816م 17 وقفا¹.

كما كانت للنساء وقفيات لصالح الزوايا والأضرحة في مجتمع مدينة الجزائر مما يدل على مدى تفاعلها مع مختلف الظواهر الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت²، فقد كان عدد النساء اللواتي أوقفن على الأضرحة والزوايا 43 امرأة، بينما كان عدد الرجال 124 رجلا، كانت هناك خمسة عقود مشتركة بين النساء والرجال، شكلت خلالها المرأة نسبة 19.19% من إجمالي عقود التحبیس، وقد كان أقدم عقد تحبیس خاص بالمرأة هو حبس السيدة فاطمة بنت عبد الله 1576م على ضريح سيدي رمضان، بينما كانت قمر بنت عبد الله ثاني امرأة محبسة وقد كان لها حبس لبیت مع مخزن على ضريح محمد يحيى بن عبد الله سنة 1590م هذا وقد نال ضريح عبد الرحمان حصة الأسد من وقفیات النساء كانت ب18 وقفية، كان آخرها تحبیس الولية دومة كما تم معالجته سابقا.

لقد كان تحبیس المرأة على الأضرحة والزوايا من مختلف الفئات فقد كنّ من بنات وزوجات وموظفي الإدارة وأصحاب الحرف ورياس البحر والعسكر وغيرهم نذكر من بينهم:

_ سلطنة بنت عدي باشا فقد اشتركت مع ابنها السيد أحمد خوجة في حُبس خيري لدار على زاوية مولاي حسن سنة 1752م.

_ السيدة حنيف بنت مصطفى خوجة وهو من موظفي دار الإمارة وهي أيضا زوجة أحد موظفي الإدارة السيد محمد خوجة ومؤسس زاوية كجاوة التي أوقفت عليها وقفيتين.

_ آمنة بنت الحاج محمد بوشمايم وهو من العائلات التجارية في مدينة الجزائر وقد قامت بالتحبیس على ضريح عبد الرحمان الثعالبي سنة 1682³.

¹ ياسين بو دريعة، مرجع سابق، ص194.

² ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص353.

³ ياسين بو دريعة، مرجع نفسه ، ص144.

2 - إدارتها:

نظرا لتزايد الأوقاف المحبسة لصالح الزوايا والأضرحة تطلب تشكيل جهاز إداري يسهر على سيرها ويشرف على إدارتها¹.

فكان لكل واحدة وكيل خاص بها يشرف عليها وقد يختار من عائلة الولي أو المؤسس أو قد تحدد الوقفية الشخص الوكيل أو شروط تعيين الوكيل وتصادق عليها السلطة الحاكمة، وعلى سبيل المثال زاوية الشرفة اشترط مؤسسها الداوي محمد بكداش أن يكون الوكيل من أشرف مدينة الجزائر وجعله في نسل السيد الحسني أبو عبد الله محمد بن الحاج محمد بن علي بن سعيد البونسي ما تناسلوا في الإسلام².

كانت مهمة الوكيل في الإدارة والتسيير والحرص على جميع المداخل بشتى أنواعها النقدية والعينية، وإدارة النفقات وضبط الحسابات وأجور العاملين من أئمة وحزابين وقرأء³، وكان هؤلاء يتمتعون بنوع من شبه الاستقلالية وبمكانة فكان محل تنافس نظرا لما يدره من أموال ومكانة وجاه.

هذا وقد كانت الزوايا تحمل أحيانا أسماء وكلاء فمثلا كانت وكالة مسجد وضريح سيدي رمضان في عائلة ابن الحفاف إلى جانب وظيفة الإمامة والخطابة وذلك منذ القرن 18م، وكان وكيل أوقاف ضريح عمر التنسي قد عين من طرف الباشوات الذين يرجع إليهم القرار في تعيين الوكلاء.

والجدير بالذكر أنه كان هناك من يطلب النظارة على ضريح خارج مدينة الجزائر وقد تقدم بهذا الطلب "العالم الفهامة السيد أحمد بن المرحوم السيد محمد ملياني" إلى المجلس بالقيام بشؤون ضريح الولي الصالح سيدي محمد المزغني، وطلب من علماء المجلس العلمي لينظر في جميع أموره، وقد وافق المجلس على ذلك⁴.

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص 99.

² وافية نفطي، المرجع السابق، ص 320.

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 301.

⁴ وافية نفطي، مرجع نفسه، ص 313-314.

ويساعد الوكيل في إدارة أموره شيخ الحضرة وشاوش وثلاثة أئمة وثلاثة حزايبين وأربعة قراء (حزابة)¹.

ومما يلاحظ أن موظفو ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي بالإضافة إلى وجود وكالة؛ فالضريح كان له وكيلان رجل وامرأة لأن الضريح كان مشهورا بزيارة النساء للتبرك به²، وهي خدوجة بنت أحمد قراوش، وقد تركزت وكالة الضريح في بعض العائلات المشهورة مثل عائلة بن واضح وهي إحدى العائلات الدينية البارزة، ويحدد قيمة الراتب بالنسبة للحزايبين الذين يقرؤون الكتب الفقهية خاصة منها كتاب التوحيد لعبد الرحمان الثعالبي حسب الوقفية³.

3 - دورها:

لعبت الزوايا دورا كبيرا في المجتمع الجزائري ويعود ذلك بدوره إلى الوفرة المالية التي حصلت عليها من خلال عملية الوقف فأصبحت بمثابة مؤسسة متكاملة ساعدت الحكم العثماني في توفير الملجأ للفقراء وعابري السبيل، مثل زاوية الضريح سيدي والي داده التي كانت تضم إضافة للضريح مسجدا صغيرا وملجأ للفقراء والمساكين والمجانين، إذ كانت للزاوية واردات مهمة وصدقات يومية، كما نجد أيضا زاوية المولي حسن وهي أشبه بدار الفقراء العزاب وقد عرفت بأنها زاوية المرحوم حسن باشا وأحيانا مولاي حسن، تبلغ مساحتها 234 متر مربع⁴.

كما كان لزاوية سيد محمد الشريف مداخيل وأوقاف تصرف على صيانتها وتقوم بإطعام الفقراء يوم المولد النبوي الشريف، وكذلك هو حال زاوية سيدي عبد الرحمان التي كانت لا تخلو من عابري السبيل حيث وفرت لهم الطعام في كل ليلة جمعة.

كما عملت الزاوية على إزالة الفوارق الاجتماعية بين مختلف الفئات، فقربت بين الأغنياء والفقراء، العلماء والأميين وألفت بينهم في إطار ما جاء به ديننا الحنيف واستنادا لقول رسولنا الكريم وحبيبنا محمد صل الله عليه وسلم: " الناس سواسية كأسنان المشط"⁵.

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص 99.

² للاطلاع أكثر أنظر: نفيسة دويبة، «المعتقدات والطقوس الخاصة بالأضرحة في الجزائر خلال العهد العثماني»، مجلة إنسانيات، عدد 68، أبريل-جوان 2015، ص 20-24.

³ ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 160-161.

⁴ مصطفى بن حموش، مرجع سابق، ص 74-75.

⁵ حديث نبوي شريف.

فضلا عن تعليم وتحفيظ القرآن الكريم ومبادئ العلوم الشرعية واللغة العربية والتي كانت متمثلة ومازالت ليومنا هذا في الكتاتيب مخصصة لتحفيظ القرآن الكريم والحروف الهجائية للأطفال الذين يصلون سن السابعة¹.

وعليه فإن العائدات الوقفية للأضرحة والزوايا ساهمت في بناء مرافق تابعة لها مثل المسجد أو المطهرة أو محلات للوضوء وهذه عادة تبني من عائدات الوقف حيث أخذ مؤسس الزاوية ببناء جامع تابع لها سنة 1797م، كما ضمت زاوية سيدي محمد الشريف أماكن مخصصة للوضوء وثلاثة غرف مخصصة للسكن².

• المبحث الثاني: أوقاف أهل الأندلس³.

1 - هجرتهم: بدأت الهجرة الأندلسية تتزايد أكثر بعد سقوط إمارة بني الأحمر بغرناطة سنة 897هـ/1492م⁴.

وقد وصف المقرئ حال من بقي من مسلمي الأندلس وما عانوه من الإسبان النصارى من تنصير وتعذيب وتقتيل وتشريد فقال: «ثم إن النصارى نكثوا العهد، ونقضوا الشروط عروة عروة، إلى أن آل الحال لحملهم المسلمين على التنصر سنة أربع وتسعمائة... وبالجمله فإنهم تنصروا عن آخرهم وبادية وحاضرة، وامتنع قوم من التنصر، واعتزلوا الناس، فلم ينفعهم ذلك، وامتنعت قرى وأماكن كذلك منها بلفيقو أندرش وغيرهما، فجمع لهم العدو الجموع، واستأصلهم عن آخرهم قتلاً وسبياً...»⁵.

¹ أحمد بن جمعة المغراوي، جامع جوامع الاختصار والتبيين فيما يعرض للمعلمين وآباء الصبيان، تحقيق: أحمد جلول بدوي ورابع بوتار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ت)، ص 47.

² وافية نفطي، مرجع سابق، ص 486.

³ لفظ الأندلس يراد به إسبانيا الإسلامية عموماً، وهذه اللفظة أطلقت أولاً على شبه جزيرة ايبيريا كلها ويبدو أن لفظ الأندلس صار مدلولها الجغرافي يتغير نتيجة للتحويلات السياسية للدولة الإسلامية في شبه الجزيرة حتى صار المعنى محصوراً في آخر الممالك الإسلامية في الأندلس مملكة غرناطة الصغيرة، أنظر أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د، ت)، ص 17.

⁴ عبد العزيز فيلال، مرجع سابق، ص 177.

⁵ شهاب الدين أحمد بن أحمد التلمساني المقرئ (ت 1041هـ/1624م)، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 4، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، 1997م، ص 527-528.

وعليه كانت الهجرة الأندلسية بعد مرحلة سقوط غرناطة لم تصر ضرورة بشرية فقط بل مطلب شرعي وواجب إيماني.

ولقد كونت الجالية الأندلسية مكانة لنفسها بفضل ما كان يتمتع به بعض أفرادها من ثروة وخبرات في الزراعة والصناعة والعمران ووفرت لهم الجزائر مناصب شغل ومنهم من كان يمتلك ثروة كبيرة استطاع أن يشتري عقارات.

وقد تقدم الفقراء من أهل الأندلس في البداية بالعديد من المطالب للسلطان العثماني يشكون فقرهم وسوء حالتهم قصد إعفائهم من الضرائب، ونتيجة تدهور أوضاع الأندلسيين¹، كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الأندلس، فقد كانوا يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع الجزائري، حتى أن بعضهم عين على أوقاف حنفية عثمانية مثل حميدة الأندلسي الذي كان عضو في إدارة سبل الخيرات².

وأوقف عبد القادر بن الحاج عبد الرحمان المعروف بابن العطار الأندلسي أملاكه على فقراء الحرمين وفقراء زاوية الأندلس ومما ورد في نص الوقفية: "... أشهد مما على نفسه أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الدار واصطبها، ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك نية الإمام أبي حنيفة النعمان.. وبعد وفاته يرجع ذلك حبسا على ابنتيه الموجودتين..."³.

هذا وقد تملك جماعة من شرفاء الأندلس دارا بالجزائر سنة 1663 وهم الحاج ابن الناسك الخير والحاج ابن محمد بن قاسم والناسك ابن الحاج يوسف بن سليمان والناسك ابن الحاج أحمد بن جعفر، والمكرم الأجل محمد بن قاسم ووقفوا المنزل لصالح فقراء الحرمين، وفقراء الأندلس مناصفة بينهما⁴.

¹ وافية نفطي ، مرجع سابق، ص73-74.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1مرجع سابق ، ص240.

³ حنيفي هلايلي، «الحضور الأندلسي في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 31، 2005م، ص66.

⁴ حنيفي هلايلي، مرجع نفسه، ص62

وكان الدافع إلى تخصيص أوقاف لصالح الجالية الأندلسية وفقائها يعود إلى الظروف التي عاشوها عند هجرتهم، كما يرجع السبب أيضا إلى الظروف التي كانت تعيشها الإيالة الجزائرية جراء تهديدات الإسبان للسواحل.

أسست مؤسسة فقراء الأندلس عام 1584 بحسب عقد يشير إلى ذلك وهو عقد الجزء من حانوت وقد أتت أوقاف أهل الأندلس تشمل العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، والملاحظ أنها لم تصل إلى أوقاف المؤسسات الأخرى فقد حبس أحد رياس البحر من أصل أندلسي سنة 1684م ملكا قيمته 3000 دينارا يمثل ربع دار كبيرة ووصلت أندلسية بثلاث ميراثها الذي يبلغ 5607 دينارا لصالح فقراء الأندلس القاطنين بمدينة الجزائر¹.

أسس الوافدون من عرب الأندلس مسجدا واسعا لهم سنة 1033هـ/1633م وخصصوا له أوقافا عديدة، حيث خصصت لتنفق على شؤون العبادة به ومساعدة الفقراء من الأندلسيين².

ومن بين ما شملته عقاراتهم الوقفية:

- _ جنة بن الصفار ببئر خادم بيد أحمد الشراء وأحمد الفليسي عناؤها 45 ريالا.
- _ جنة بفحص الحراش بيد أحمد بن الترجمان عناؤها 30 ريالا.
- _ نصيب من بحيرة الحامة بيد مصطفى التركي عناؤها 8 ريالات.
- _ جنة بواد السيد بيد علي الشرايلي عناؤها غير مذكور.
- _ جنة بواد السد بيد علي الشرايلي عناؤها غير مذكور، الماء الذي حبسه حسين باشا ببئر خادم بدل جنته عناؤها ريالا ونصف³.

¹ وافية نفطي، مرجع سابق، ص75.

² كمال بيرم، فعالية الأوقاف في مجتمع الجزائر العثمانية، محاضرة رقم9، جامعة المسيلة، (د، ت)، ص6.

³ حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص61.

وكانت أملاك أهل الأندلس تتمثل في الدور بالدرجة الأولى لأن المسكن بالنسبة للأندلسيين هو الأمان ثم امتلاك العقارات التي تركز على النشاط الزراعي والاقتصادي، حيث يرى أندري ريمون - andre Raymond أن الدولة العثمانية انتهت سياسة ليبرالية اتجاه الأقليات وخاصة منها الجالية الأندلسية¹.

هذا لا ينفي أنها كانت تتمتع بتنوع الأملاك المحبوسة، حيث كانت تشمل بعض الحمامات بالإضافة إلى العيون والكوشات والمخازن والأسواق والحوانيت².

فقد تصاهرت العائلات الأندلسية مع فئة البلدية والعلماء والأشراف من ذوي المكانة العالية في المجتمع كما زوّجوا بعض بناتهم للحكام وكبار رجال السلطة³.

ومما يلاحظ أنه يوجد أوقاف مشتركة بين هذه المؤسسة ومؤسسة الحرمين الشريفين ولا سيما في مجال أصناف الحوانيت وأجزاءها وأحيانا في المخازن⁴.

حيث قدرت الأوقاف المشتركة بـ 38 عقارا أغلبها مساكن كما تم الإشارة إليه سابقا حسب وثيقة مؤرخ لها في سنة 1142هـ/1730م⁵.

كما أن النساء كنّ يشتركن في الوقف أيضا، فقد أوقفت السيدة مريم وهي من عائلة نيكرو الأندلسية قد أوقفت أوقافا على الجامع المعروف باسمها جامع السيدة مريم وتتمثل الوقفية في 3 منازل و 14 دكانا⁶.

¹ ANDRE RAYMOND, LES GRANDES VILLES ARABES à L'EPOQUE OTTOMANE , EDIDITION SINDBAD, PARIS, 1985, P53.

² فلة موساوي القشاعي، «أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني» في الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و 19م، أعمال ندوة الجزائر 29-30 ماي 2001، منشورات جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2001-2002، ص128.

³ المنور مريوش، مرجع سابق، ص287.

⁴ عقيل نمير، «حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر أوقاف سبل الخيرات»، ص92.

⁵ مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، ص123.

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق ، ص236-237.

2- إدارتها:

كان يتولى الإشراف على هذه المؤسسة موظف خاص يعرف بوكيل الأندلس¹.

ونتيجة تزايد الأوقاف التي تشمل العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، حيث جعلوا محمد الأبلي مشرفا عليها والذي أصبح وكيلا على أوقاف فقراء الأندلس².

وقد تولى هذا المنصب في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني كل من:

الحاج علي الشريف وابنه أحمد بن الحاج علي الذي أبعد عن مدينة الجزائر عام 1839م بأمر من الإدارة الفرنسية³.

إلا أنه في أواخر العهد العثماني تضاءلت أهمية مؤسسة أوقاف أهل الأندلس نتيجة تراجع أوقافها وأوقاف جامع الأندلس وزاويته والبالغة 40 ملكية و61 عناء وضعت تحت تصرف وكيل الأندلس⁴.

3- دورها:

كانت الأوقاف الأندلسية تتحكم وتلعب دورا هاما في العلاقات الاجتماعية بين الفئات التي تشكل المجتمع الجزائري وفي تلبية حاجيات فقراء الأندلسيين بما وفرتهم من مداخل فعلى سبيل المثال وقفية لصالح الأندلسيين وهي وقفية للولية خدوجة بنت بوفنيقة⁵.

وبخصوص دور الجالية الأندلسية وأوقافهم فقد سمحت ثروتهم على التعرف بالنشاط الاقتصادي لهم وألقابهم الشرفية وبالتالي تعكس لنا مظاهر الحياة المادية، فكانت وقفيات بأسماء النساء الأندلسيات اللواتي أوقفن أملاكهن لأغراض عديدة حيث ساهمت بأوقاف لصالح فقراء الحرمين، فالأوقاف المشتركة بين فقراء الأندلس وفقراء الحرمين تدل على تماسك الأسر الأندلسية وحفظ حقوق الورثة الذي حال دون انقسام الأملاك أو بيعها أو مصادرة الدولة لها⁶، كما أن هناك أوقاف مشتركة مع الجامع الأعظم.

¹ عقيل نمير، «أوقاف المساجد التابعة لسبل الخيرات»، مرجع سابق، ص260.

² وافية نفطي، مرجع سابق، ص75.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص98.

⁴ عقيل نمير، مرجع نفسه، ص260.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، مرجع نفسه، ص98.

⁶ حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص206.

• المبحث الثالث: أوقاف جماعة الأشراف

1 - تعريفهم:

منذ بداية القرن الثامن الهجري الرابع عشر للميلاد توافد العديد من الأشراف الذين قدموا من المغرب الأقصى على منطقة القبائل وقد أطلقت عليهم العديد من التسميات كأهل البيت ، الأشراف¹.

وقد اختص لقب الشرفاء والأشراف برؤساء القبائل ذوي الشأن والجاه والفضل والمكانة، والذين كان بينهم تدبير شؤون القبيلة أو شؤون أهل المدينة².

إن الأشراف في الجزائر جاؤوا من مناطق مختلفة، فمنهم من جاء من شبه الجزيرة العربية مباشرة واستقر بهذه المنطقة، ومنهم من قدم من بلاد الأندلس قبل سقوطها ومنهم من قدم من المغرب الأقصى والساقية الحمراء³.

وقد أجمع المؤلفون الذين كتبوا عن تاريخ المغرب بعد ظهور الإسلام بأن أول شريف قدم إلى المغرب -شمال إفريقيا- إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء بنت الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي أواخر الثامن الميلادي بمدينة فاس بالمغرب الأقصى وبدعم من القبائل الأمازيغية تزوج إدريس الأكبر بكنزة البربرية بنت عبد الحميد الزرهوني سلطان المغرب، فولدت له إدريس الأصغر والذي ترك اثني عشر ذكرا، وقد تفرع من هذه الفروع الكريمة فروع كثيرة وشعوب عديدة من أقطار وخاصة بمنطقة القبائل⁴.

¹ الشريف هو كل من ثبت نسبه لفاطمة الزهراء بنت النبي محمد صل الله عليه وسلم وزوجة علي بن أبي طالب والعرب يمنحون مكانة محترمة للأشراف ويخاطبونهم ويتحدثون عنهم ب "سيدي" وعددهم في الجزائر معتبر يصل إلى عدد الفرقة داخل القبيلة، وهم محترمون وإليهم يعهد القضاء والإفتاء، ينظر، بلبروات بن عتو، مرجع سابق، ص39.

² كمال دحومان الحسني، الأشراف ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص39.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص241.

⁴ قارة مبروك بن صالح، أصول الأشراف والقبائل، ط3، دار الكلمات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص18.

وابتداء من القرن 12م بدأت الهجرة المنتظمة للأشراف من المغرب الأقصى والساقية الحمراء إلى المغرب الأوسط وصولاً إلى منطقة القبائل وهذا ما أكده المؤرخ شارل أندري جوليان في قوله: "ففيهم الشرفاء الذين ينحدرون من دولة الأدارسة الشريفة (789م-974م) التي أسسها إدريس بن عبد الله وهو من سلالة بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول صل الله عليه وسلم، في أواخر القرن الثامن ميلادي في مدينة فاس بالمغرب الأقصى، بدعم من القبيلة الأمازيغية أو ربة القاطنة بمدينة وليلي"¹.

وخلال القرن الخامس عشر وصل إدريس وسيدي منصور وسيدي عبد الرحمان وسيدي أحمد الذين كان لهم دور كبير قد جاؤوا من المغرب واستقروا في البلاد القبائل لتعليم الناس، كما نجد أبو عبد الله وسيدي محمد الشريف وسيدي محمد الغبراني قد غادروا الساقية الحمراء واتجهوا إلى مناطق جرجرة والشلف².

2 - مكانتهم:

كان الأشراف من الفئات المتميزة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني الذي سعى هذا الأخير إلى التقرب منهم والاستفادة من حمايتهم في التنقل مقابل منحهم امتيازات فقد كسبوا تلك المكانة نظرا للمهام التي كانوا يقومون بها من تربية وتعليم وإفتاء والإشراف على الزواج والطلاق وتوثيق العقود، وفض النزاعات بين الفقراء وعقد المصالحة بين الخصوم ورعاية مجلس القرية، وذلك اعتبارا للمكانة الاجتماعية التي يملكونها.

وعادة ما يؤكد الشريف مكانته بنسبه إلى آل البيت وبحسن تصرفه وبساطة عيشه ومستوى معارفه وتفانيه في خدمة من يتصل به، فيزداد تقدير الناس له بعد أن يلاحظوا مواظبته على الزهد، وإعراضه عن الخصومات وتجرده من أغراض الدنيا ومطالبها، وهذا ما يزيد عن نسبه الشريف في حياته، وخاصة بعد موته يحظى بنوع من القداسة، فيعتقد الناس في بركاته ويطوعون مخلصين لخدمتهم ويرغبون في مصاهرته والتقرب من أسرته ونسبه³.

¹ شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2، تعريب: محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1978، ص55.

² كمال دحومان الحسني، مرجع سابق، ص58.

³ ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص129.

ومن خلال المكانة التي اكتسبها الأشراف والتي منحت لهم فلق شاع في المجتمع الجزائري في العصر الحديث ظاهرة ادعاء الشرف أي الانتماء إلى النسب الشريف، وقد أكد ذلك صاحب القول الأعم بقوله: "كثرت دعوى الشرف في أهل هذا الوطن حتى ادعاها النسب الذي ما ذهب أبوه في الإسلام وجاء"¹، ويقول أبو القاسم سعد الله: "وقد شاع في هذا العهد ادعاء الشرف بكثرة حتى أنك لا تكاد تجد عالما أو صالحا قد اشتهر أمره بين الناس وإلا مقرون بعبارة (الشريف) أو (الحسيني)، وبعضهم كان يدعي أنه من شرفاء مكناس أو فاس أو الساقية الحمراء، ومن الغريب أن ادعاء الشرف قد شاع حتى بين باشوات الجزائر الذين لا صلة لهم بهذا الموضوع"².

وإن الأمر الذي زاد من انتشار هذا الظاهرة هو تساهل القضاء في إثبات النسب مقابل مبلغ مالي، ويرى ابن قنفذ أن المدعي للنسب الشريف مرتكب للحرام فلا بد من زجره ونهيه، ويستند في ذلك على الحديث النبوي الشريف: "من ادعى إلى غير أبيه فعليه لعنة الله وملائكته والناس أجمعين"، ويذكر المؤرخون بأن هناك من المشاركة من كان يأتي إلى المغرب لانتحال لقب الشريف، ونجد بعض الروايات التي تحدثت عن هذه الظاهرة، كرواية اليهودي في بجاية حديث العهد بالإسلام تزوج من امرأة تزعم أنها شريفة فادعى أبنائها الشرف"³.

وقد أشار الرحالة الألماني هابنسترايت إلى هذه الفئة وقال عنهم بأنهم يذهبون للحج إلى مكة، وبعد أداء هذه الفريضة يرتدون الملابس الخضراء التي تنتسب إلى الرسول صل الله عليه وسلم، وهو اللباس الذي يميز الأشراف ويدعون بأنهم من سلالة النبي صل الله عليه وسلم"⁴.

¹ فوزية لزغم، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي 1520-1830، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 591.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، مرجع سابق، ص 241.

³ كمال دحومان الحسني، مرجع سابق، ص 47.

⁴ هابنسترايت، رحلة الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1723)، ترجمة وتعليق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2007، ص 47.

وعليه فإننا نقول بأن السبب الرئيسي الذي أدى لانتشار هذه الظاهرة هي المكانة الرفيعة والمعاملة التي خص بها السلاطين العثمانيين الأشراف، والامتيازات التي منحت لهم وهذا ما دفع بعض الأشخاص إلى ادعاء النسب الشريف دون أن يكونوا أشرافا حقيقيين¹.

3 - أوقافهم:

باعتبار فئة الأشراف من أهل الورع والتقوى ونظرا لمكانتهم الدينية عن باقي الحضر حظوا بالاحترام والتقدير الكبيرين، بحيث خصهم بعض حكام الجزائر بالعطاء والمساعدات مثل الداي محمد بكداش²، الذي أوقف لصالحهم بعض الأملاك وزاوية أيضا سميت بزاوية الأشراف وربما كان الدافع وراء تأسيسها هو انتسابه لحضرتهم وتعاطفه معهم وهي تقع بزنقة الجنية، وقد مدخل أوقافها سنة 1830 بـ 5 آلاف فرنك، ومما نصت عليه وقفية الباشا أنه لا يقيم في تلك الزاوية إلا الشريف الأعزب ولا يتولى وظائفها من الإمامة والتدريس والخطابة وغيرها إلا الشريف، فإن لم يوجد اختير لها النقي الورع، ويتولى الوكيل شؤون وقفها والفائض يوزع على الأشراف المولودين في الجزائر رجالا ونساء وأطفالا، ويدير شؤون وقفها الوكيل يحاسبه مجلس أعيان الأشراف المكلف بإدارة شؤون الزاوية³.

يتكفل وكيل الزاوية باستغلال مداخيل الزاوية بتوفير مستلزمات الزاوية أولا ثم الإنفاق على الأشراف الفقراء، ويمنع الوكيل أن ينفق على نفسه من مداخيل الزاوية إلا إذا اقتضت الضرورة، ويمنع عليه أن يستغل منصبه للتدخل في شؤون الزاوية، ولا يتعامل معها إلا بصفته فرد من أفراد طائفة الأشراف.

يمكن للوكيل وأفراد عائلته أن يدفن بمقبرة الزاوية إذا أوصى بذلك.

¹ كمال دحومان الحسني، مرجع نفسه، ص 47.

² محمد بكداش: أو بكماشة كلمة تركية ومعناها الحجر الصلب، أطلقها عليه والده، قدم إلى الجزائر واستقر في عنابة وأصبح دايا على الجزائر 1707-1710م، ويعتبر تحرير وهران من أكبر إنجازاته، أنظر: ابن ميمون محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الجزائر، 1981، ص 112.

³ عليوان اسعيد عمر، «أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهماتها الاجتماعية والثقافية»، مجلة آفاق الثقافة والتراث، عدد 55، الجزائر، أكتوبر 2006، ص 101-102.

ينظم الوكيل إطعاما بالزاوية في اليوم الثالث من الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وقد ألحق بالزاوية مقبرة ومدرسة خاصة بالأشراف¹.

وقد وجدت نقابات للأشراف² بالمدن الجزائرية كبايلك الشرق الذي تولاه الشيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد الشريف الحسيني الذي كان مزارا للشرفاء في قسنطينة خلال القرن 16م، أما دار السلطان فكانت نقابة الأشراف تتولاها أسرة المرتضي حيث تولاهما أحمد الشريف المرتضي ثم خلفه ابنه عبد الرحمان³، ثم أسرة الشريف الزهار.

وكذلك بببايلك الغرب نجد أسرة المشارف تولت النقابة بيت الأشراف وعرف بإقليم الراشدية، إلا أنه لم تذكر المصادر التاريخية بوجود نقابة أشراف بمنطقة القبائل بشكل مباشر، فنجد بعض المصادر التي تشير إلى تواجد نقابة الأشراف في كافة المدن الجزائرية في العهد العثماني، ومن بين المصادر المرأة لحمدان خوجة الذي ذكر فيها على حد قوله: "كانت توجد في كل مدينة حاكم ثان يختار من بين الأسرة الشريفة التي تنتمي إلى أحد المرابطين ويسمى هذا الشخص الأشراف"⁴.

وكان نقيب الأشراف يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع ومن مظاهر ذلك أنه لا تتم مبايعة الباشا إلا بحضوره إلى جانب العلماء والديوان⁵.

إلا أنه لم نجد له لأثرا في الاجتماعات كالتى كانت تعقد من أجل توزيع الصدقة الموجهة إلى الحرمين الشريفين، كما لم تسند إمارة ركب الحج إلى العائلات البارزة كعائلة المرتضي وعائلة الشريف الزهار⁶.

¹ ALBERT DEVOULX, OP,CIT, P103-107.

² تعتبر نقابات الأشراف تنظيم خاص يتصدره أحد الأشراف ويعرف بنقيب الأشراف أو مزار الشرفاء ولم يقتصر وجود هذا التنظيم على مدينة واحدة بل شمل كافة المدن الجزائرية، كما كان منصب نقيب الأشراف يلي مباشرة منصب القاضي ويتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة، أنظر: ياسين بو دريعة، «زاوية الشرفة 1709-1848م نموذج للمؤسسات الاجتماعية بمدينة الجزائر إبان العهد العثماني»، مجلة دراسات التاريخية، العدد 15-16، 1434هـ-2013م، ص179.

³ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقارنة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج1، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001-2002، ص135.

⁴ حمدان خوجة، مصدر سابق، ص87.

⁵ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 مرجع سابق، ص238.

⁶ عائشة غطاس، مرجع نفسه، ص139.

الفصل الرابع:

مؤسسات وقفية متنوعة ومساكنها

في مختلف المجالات

- 1- المبحث الأول: أوقاف مؤسسة بيت المال
- 2- المبحث الثاني: أوقاف الجند والشكنات
- 3- المبحث الثالث: أوقاف المرافق العامة

• المبحث الأول: أوقاف مؤسسة بيت المال

1 - أهميتها:

تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية التي تدعمت في العهد العثماني، أصبحت تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى وحفظ تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون أو الذين يطول غيابهم فيعودون بذلك في عداد الموتى، حيث يقوم الأولياء بتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالمتوفي¹.

كانت هذه المؤسسة بدورها توزع ما تتلقاه من صدقات وما تدره الأوقاف من مداخيل على المسافرين في حالة الضرورة، وعلى اليتامى والفقراء كما تتفق في سبيل عتق الرقيق، كما كانت تتصرف في غنائم الدولة² وشؤون الخراج وتحرص على شراء العتاد العسكري وبناء التحصينات الدفاعية كما يساهم في إقامة مرافق عامة وتشيد الجوامع والمساجد والمدارس والزوايا³.

والجدير بالذكر أن الشخص المتوفى إذا لم يترك وارثا حاضرا أو غائبا، فإن المؤسسة تحسب عليه مصاريف دفنه، ثم تنفذ وصيته الأخيرة إذا كانت لا تتجاوز المقدار الذي ينص عليه الشرع لأنه لا يملك التصرف إلا في ثلاثة أملاكه، هذا وقد كانت المؤسسة تعرف نشاطا كثيفا خاصة في الظروف الصعبة كظهور وباء الطاعون حيث تتولى بإحصاء الوفيات وتقوم بعمليات تقسيم الميراث⁴.

¹ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، مرجع سابق، ص124.

² خير الدين فنتازي، «التطور التشريعي لنظام الوقف في الجزائر»، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج11، ع3، 2015، ص5.

³ درياس يمينه، السكة الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، 1987-1988، ص39-41.

⁴ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، مرجع سابق، ص125.

2 - إدارتها:

كان يشرف على إدارة مؤسسة بيت المال موظف سام يعرف ببيت المالجي إذ يعد من أهم وأخطر المناصب في الحكومة الجزائرية نظرا للصلاحيات الممنوحة له، حيث طبق نظام الالتزام الذي يدفع صاحبه إلى بيت المال مبلغ يعادل ثلثين المبلغ المفروض دفعه على الباقي، وكانت سلطته تبعث الرعب في النفوس¹.

وبذلك نجد أن منصب بيت مالجي أصبح يتمتع بصلاحيات متزايدة واستقلال حقيقي في إدارة شؤون المؤسسة فهو مطالب فقط بتقديم مساهمة شهرية لخزنة الدولة تعادل 100 بوجو (700 فرك)، والتكفل بنفقات دفن الفقراء².

ويضيف حمدان خوجة أن إحدى الأسباب التي دفعت بالأهالي إلى وقف أملاكهم لصالح المؤسسات الدينية هو التهرب من تعسف البيت المالجي: "... وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين متى لم يكن لديهم مالك شرعي، وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة...".

وكان المنصب يدر أموالا طائلة على أصحابه فقد خلف الحاج علي بيت المالجي المتوفى قبل شهر ذو القعدة 1206هـ ثروة مذهلة بلغت 13343 ريالا، أما حسين بيت المالجي المتوفى فقد كان أغنى واحد في الفترة ما بين 1817-1826م³.

وقد تولى رجال من الجيش الإنكشاري هذه المهمة والتي كانت من نصيب العنصر التركي، كانوا في الأول يختارون من صنف الآغاوات مثل القائد رمضان آغا بن عبد الله والحاج مصطفى آغا ابن محمد التركي، لكن مع نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر أصبح المنصب ضمن صنف البلكباشية، مثل الحاج أحمد بلكباشي بن ولي التركي 1747م والحاج علي البولكباشي بن رمضان التركي 1786م.

¹ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص 95.

³ عائشة غطاس، مرجع نفسه، ص 126-128.

كما نجد أنّ تولي المنصب لم يكن محدد بفترة معينة، فالقائد رمضان آغا بن عبد الله والحاج علي البولكباشي بن رمضان التركي نجده من ما قبل 1195 إلى 1206 هـ¹.

ويساعد بيت المالجي قاضي يلقب بالوكيل ويتولى شؤون التسجيل فيها وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون كما يلحق بها بعض العلماء²، وقد كان الباشا هو الذي يعين أحد القضاة ليساعد أمين بيت المال ذلك لأن هذه المؤسسة كانت من جهة سياسية ومن جهة أخرى خيرية³.

من جانب يرى ديفولكس أنّ هذه المؤسسة كانت الخصم الطبيعي لمؤسسات الوقف نظرا لما كانت تقوم به من حرص استرجاع حصة الدولة من أملاك الملكيين الذين لا يملكون ورثة، فقد صنفت خطأ ضمن المؤسسات الدينية⁴.

وفي هذا الصدد فقد كانت بعض الاصطدامات مع السكان ومؤسسة بيت المال لما كانت تقوم به من مصادرة واستحوزوا على بعض الممتلكات والأوقاف كشكوى أحمد بن ساسي البوني إلى الداوي محمد بكداش يقول فيها⁵:

حسبما قد أسرف	ناظره فأشرفا
وألهمت أسعارها	وبدلت شعارها
والشرع فيها باطل	والظلم فيها هائل.

¹ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، مرجع سابق، ص 126-127.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص 95.

³ أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 57.

⁴ مصطفى بن حموش، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 18.

⁵ ابن ميمون الجزائري محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 130.

3 - دورها:

اكتسبت مؤسسة بيت المال نوعاً من الاستقلالية بحيث أنها أصبحت ذات صبغة حكومية أهلتها لأن تشارك في مصادر الدخل بما تساهم فيه من عون الخزينة وتساهم في وجوه الإنفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة من نفقات ومصروفات تتوزع على النحو التالي:

- تقديم هدايا في المواسم والأعياد إلى الداي وكبار الضباط وخدم القصر، ضف إلى ذلك قيامها بأعمال خيرية إنسانية واجتماعية كتوزيع الصدقات كل يوم الخميس على حوالي 200 فقير، وصيانة الأملاك الواقعة تحت تصرفها كما كانت تدفع مبلغ شهري إلى خزانة الدولة بما يعادل 700 فرنك¹.
- كما كانت تدفع أسبوعياً أجوراً تقدر ب 5.2 بوجو للمكلف بحضرة القبور و 2 بوجو للمرأة المكلفة بغل الأموات من النساء، فكان كل ميت يكلف بيت المال ما بين 6 إلى 8 بوجو.
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالتركات كإعطاء 7% من التركة للموثق والكاتب وتحمل مصاريف البيع بالمزاد العلني.
- تخصيص جزء من أموال صندوق بيت المال لعق المسلمين العالقين بالبلاد المسيحية².
- أما الأوقاف التي كانت تشرف عليها بحكم وظيفتها كان البيت المالي يصرف في بعض الأحباس الأهلية التي توفي عنها أصحابها بدون عقب واستوجب إرجاعها إلى المؤسسات الدينية الموقوفة عليها وذلك في إطار الإجراءات المتعلقة بتنفيذ أحكام الوقف والعمل بوصية صاحب الوقف³.

¹ أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 57.

² ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 133.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص 96.

• المبحث الثاني: أوقاف الجند والثكنات

1 - أهميتها:

اهتمت الدولة العثمانية كثيرا بالمنشآت العسكرية خلال فترة حكمها في الجزائر حيث اعتبرت ملجأ لجنودها وتضمن لهم الحماية، حيث كان لهؤلاء الجنود الأتراك قوانين عسكرية لا يتجاوزونها أبدا، ولا يحظى أحدهم بشيء ولا يتقدم في الرتبة إلا بعد مرور الوقت الذي يحدده القانون، ولكي يصبح الجندي قائد يجب أن يمر بجميع الدرجات¹.

وعند وصول المجند إلى الجزائر يستقبل في ثكنة خاصة بالمجندين الجدد يعد أن يسجل اسمه واسم أبيه ووطنه الأصلي وحرفته القديمة في دفاتر خاصة بالانكشارية، وينقسم المجندون إلى أورطات وتعرف أيضا بالأوجات، بناء الثكنة يختلف من ثكنة إلى أخرى وباعتبار أن الحم العثماني كان عسكريا فإن بناءها يعود حتما إلى النصف الأول من القرن 16م².

الجندي كان ملزما بالعيش داخل الثكنة طوال مدة الخدمة العسكرية وهو الأمر الذي جعل الجنود يعيشون غالبية أوقاتهم في عزلة شبه تامة عن بقية عناصر المجتمع³، وكان ممنوعا عليهم من الناحية المبدئية الزواج وفي حالة وقوعه يفقدون العديد من الامتيازات خاصة الإعفاء من الضرائب⁴.

¹ حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 120.

² جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببائك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 20-22.

³ يذكر المهندس بوتين BOUTIN أن العثمانيين كانوا معترلين عن المجتمع ولم يساهموا في عناصر الإنتاج ولم يقدموا دعائم الاندماج، ينظر: BOUTIN, RECONNAISSANCE DES VILLES, FORTSET BATTERIES

D'ALGER, PUB G,ESQUER, PARIS 1927, P78.

⁴ حنيفي هلايلي، بنية الجيش خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 27-28.

الغالب على التكنات بالجزائر النمط الهندسي المعماري ذو الطابع العثماني المكون من طابقين أرضي وعلوي وتتوسط التكنة العديد من الأسبله المائية يستعملها الجنود للنظافة والوضوء¹.

وفي كل تكنة مسجد بدون مؤذنة وإمام، والتكنات هي في غاية النظافة حيث كان يسهر على ذلك الأسرى المسيحيون بما يقومون به من غسيل وكنيس وغير ذلك من أشكال التنظيف مما أعطى لكل تكنة حرمة خاصة²، وفيما يلي جدول عام لتكنات أوجاق مدينة الجزائر:

تكنات أوجاق مدينة الجزائر³:

اسم التكنة	عدد الغرف	الجند الحقيقي	الجند الخارج عن الخدمة	عدد الأوجاق
تكن المكررين	27	899	269	48
تكنة باب عزون	28	1661	438	63
تكنة صالح باشا	26	1266	349	60
تكنة علي باشا	24	1516	391	55
تكنة أوسطى موسى	31	1433	401	72
تكنة يالي	15	602	174	27
تكنة أسكي	31	1089	322	60
تكنة يني	19	856	231	38
المجموع	201	9322	2575	423
مجموع الجند		11897		

¹ حنيفي هلايلي، بنية الجيش، مرجع سابق، ص28.

² محمد بو شنافي، الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2002، ص53-55.

³ حنيفي هلايلي، مرجع نفسه، ص34.

كانت أوقاف الأوجاق بالجزائر تتصف بالقلّة قياسا بالمؤسسات الأخرى فهي تتمّ عن تآزر أفراد الجيش بل والحكام أيضا مع فقراءهم وذوي الحاجة ممن يقيمون في الثكنات التي كان لها أوقافها الخاصة بها والتي ترجع مداخلها إلى العسكر المقيم بغرفها، وتعود أصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في الرتب العسكرية أو المناصب العسكرية فأثناء القرن 18م تحولت السلطة الفعلية من الديوان إلى جماعة نافذة من كبار الموظفين منهم أغا العرب وخوجة الخيل¹ المتصرف في أملاك الدولة ووكيل الحرج المكلف بالبحرية والشؤون الخارجية والخزناجي القائم على الخزينة².

وكان لهؤلاء الموظفين مكانة وذلك بتدخلهم في تعيين الحكام وتركية بعض الأشخاص للمناصب المختلفة ومشاركتهم في عملية التحبّيس حيث شكل منصب الأغا ورتبة منزل آغا النصيب الأكبر في الوقف وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الرتبة العسكرية	عدد الأحباس	الرتبة العسكرية	عدد الأحباس
الأغا	27	أوضباشي	01
بلوكباشي	24	بيا باشي	01
منزل آغا	07	باش طبجي	01
شاوش العسكر	04	قايد	01
الانكشاري (وهي الصفة)	03	يولداش	01

وكان منصب الأغا منهم القوادر في الجيش يدعى قائد العسكر، وآغا الصبايحية أو العرب الذي يمارس سلطة واسعة خاصة بريف مدينة الجزائر، هذا المنصب الذي يمكن صاحبه من امتلاك السلطة والثروة معا³.

¹ يذكر دي بارادي في أواخر القرن 18م أن راتب خوجة الخيل كان يصل إلى 15000 سكة جزائرية في السنة بدون حساب العلوات التي تأتي عن طريق الهدايا، أنظر: VENTUR DE PARADIS, OP.CIT, P208.

² ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط2 منقحة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص170-171.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص152-154.

هناك من الحكام من قام ببناء الأبراج العسكرية لحماية المدينة وحصانتها من أي خطر خارجي وهذا ما فعله الداوي عثمان باشا الذي قام بتشيد البرج الجديد وبرج السمكة وبرج رأس عمار وقد شارك في بنائها كذلك أهل المدينة راجين الثواب والمغفرة من الله تعالى¹.

كما توجد أيضا وقفية مصطفى باشا التي نذكرها ما وجدت في نصها: «بعدما أن كان المكرم مصطفى باشا في التاريخ ابن المرحوم إبراهيم بقامة الفول خارج باب الوادي، وكان السيد مصطفى باشا من الحسنات استجلاب الماء للبرج من عين ماء جنته الكائنة بفحص زغارة المعروفة بجنة السناجي لمرور الماء أن يبتاع من الجنات الواقعة أسفل جنته ما يمكنه من جلب الماء بثمن قدره في الإجمال 148 دينارا كليا ذهباً سلطانياً بتاريخ أوائل صفر 1219هـ»².

كانت مجمل الأملاك الموقوفة على ديار الانكشارية 296 ملكية أغلبها حوانيت وعددها 204 حانوت و4 جلسة دكان، و22 حانوتا ودكانا و13 من الدور و26 من الدويرات و4 مخازن، و3 مقاهي وفندقان و6 أعلية و11 بيتا بفندقين وجنان واحد هو جنان لحجر الواقع ما بين القبة والحراش³.

هذا وقد كان سكان مدينة الجزائر يساهمون في بناء الأبراج كيد عاملة لأن الأمر يتعلق بالجهد والدفاع عن المدينة مثل مساهمتهم كما ذكرنا سابقا في بناء عدة أبراج في عهد محمد عثمان باشا، مثل برج سردينية وبرج رأس عمار وذلك على إثر حملة أورلي سنة 1775، وقد تستغرق مدة بناء البرج عدة سنوات، فعند بناء برج الجزيرة بمرسى مدينة الجزائر بدء البناء في 1028هـ/1618م وانتهى في 1034هـ/1624م⁴.

¹ أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص24.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، مرجع سابق، ص101.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص78.

⁴ نفسه، ص470.

2 - إدارتها:

نجد أنّ موظفو وفئات من جند الانكشارية تعينهم سلطة الباشا والديوان في صفة وكلاء أيضا يشرفون على عقارات الأحياس في صفة وكلاء أو نظار يتصفون بشخصية مثالية في المجتمع باعتبار أن منصب الوكيل منصب تشريفي وتكليفي، ونجد أن فئة من ضباط الانكشارية من رتبة الأغا كانت لهم الأولوية في ممارسة منصب الوكيل بمؤسسات الحرمين الشريفين من جند الانكشارية، والجدول التالي يوضح أهم الوكلاء من جند الانكشارية¹:

المدينة	الوكيل بالحرمين	السنة (بالميلادي)
الجزائر	محمد آغا بن عبد الله الحاج	1694-1695م
	مصطفى آغا بن يلس تركي عمر	1720-1722م
	شليبي آغا بن صالح	1726-1727م
البليدة	محمد شاوش	1827-1828م
القليلة	أحمد بلوكباشي	1694-1695م
المدية	إبراهيم بلوكباشي	1807-1808م
مليانة	علي يولداش نسيب سليمان آغا	1681-1682م
		1709-1710م
شرشال	علي باشا بلوكباشي	1681-1739
	مصطفى بن أحمد أوجاق	1743-1744

نجد أن تعيين الوكلاء كان من طرف مقيمي الغرف ودون تدخل السلطات المحلية وهذا دليل يبين مدى استقلالية هذه المؤسسة عن الإدارة المحلية².

¹ حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659م إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008، ص 112-113.

² بن حموش، «المدينة والسلطة في الاسلام»، مرجع سابق، ص 126.

3 - دورها:

كانت مداخل الأوقاف تصرف في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكيل الوقف لأفراد الغرفة، وكثيرا ما قام الباشوات بإدخال تحسينات على هذه الرف وخصصوا لها أوقافا لصيانتها وهو ما فعله حسين باشا سنة 1796م بالنسبة للغرف التي سميت بيت دالي والي بابا حسن، وتوجد بثكنة باب عزون¹.

كما كانت تتفق عوائد الوقاف على دفع أجورهم والصرف على منافعهم وبالأخص في مصاريف المناسبات، وكذلك من أجل ترضيتهم ووضع حد من تمردهم وعصيانهم وخلق مصادر إنفاق قارة لهذه الفئة خاصة منهم الذين لم يكونوا عائلة ولم تسمح لهم الظروف في العيش خارج الثكنة العسكرية فجاء التحبيس على البيوت التي تسكنها الغرفة العسكرية التي تحمل نفس الرقم من أجل القيام بأمور البيت ما تحتاجه من توفير للإنارة والفرشة والأغطية وصيانة البيت حتى تبقى نظيفة².

وقد أوقفت على مختلف الثكنات وقفيات خيرية خاصة أنها حسب حمدان خوجة كانت قد تحولت في نهاية العهد العثماني إلى شبه دور للعجزة حيث ضمت العديد من الجند المتقاعدين وأرامل الجند وأيتامهم³.

¹ جميلة معاشي، مرجع سابق، ص24.

² وافية نفطين مرجع سابق، ص151-298.

³ حمدان خوجة، مصدر سابق، ص155.

• المبحث الثالث: أوقاف المرافق العامة

1 - العيون:

اهتم الحكام العثمانيون كثيرا بالعمل الخيري قصد التقرب إلى الله تعالى ولكسب مودة المجتمع وذلك بمساهمته في مختلف الأعمال الخيرية من بناء مساجد ومدارس، والوقف على المياه موجودة قبل التواجد العثماني، إذ يذكر ابن حوقل: «جزائر بني مزغناي... لها عيون على البحر طيبة وشربهم منها»¹.

وكانت مدينة الجزائر تتزود بالمياه من الوديان القريبة منها، حيث قال الحسن الوزان في بداية القرن 16م: «ويمر من جوار المدينة من الجانب الشرقي نهر نصيب عليه طواحين ويستخدم هذا النهر لحاجات المدينة من ماء الشرب وللأستعمالات الأخرى»².

وبالتواجد العثماني بمدينة الجزائر تغير وجه المدينة منذ الربع الثاني من منتصف القرن 16م حيث عرفت نموا ديمغرافيا وتواجد أعداد كبيرة من أهل الأندلس الذين كانت لهم خبرة بتقنيات الري والتزود بالمياه، فاقترنت أسماؤهم بأكبر الأعمال المتعلقة بالماء وساعدهم في ذلك مئات الأسرى الذين كان معظمهم نجارين ومهندسين معماريين وغيرهم³.

هذا وقد كانت هناك 4 قنوات لتزويد مدينة الجزائر بالمياه، أولها قناة تمليلي أنشأها حسن ابن خير الدين سنة 1550م، وقناة بير طريلية بناها الباشا أحمد عراب سنة 1573م، أما قناة الحامة بناها المهندس الأندلسي أسطي موسى الحميري سنة 1611م في ولاية الداوي مصطفى باشا، أما القناة الرابعة والأخيرة وهي الأكثر طولاً تصل إلى أعالي القصبة، وهي قناة عين زوجة⁴، أنشأها الداوي حسين باشا ويبلغ طولها 9000م، أما روافدها فيبلغ طولها 2540م تنتهي عند قصبة الجزائر على ارتفاع 131.06م على مستوى سطح البحر⁵ كانت تزود 14 عينا داخل المدينة.

¹ أبي القاسم ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، (د، ت)، ص78.

² الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ص408.

³ مولاي بلحميسي، «مشاكل المياه بالجزائر»، مجلة بحوث، عدد2، 1994م، ص47-48.

⁴ الزبوجة هي شجرة الزيتون بدون تطعيم.

⁵ بلبروات بن عتو، مرجع سابق، ص238.

والجدير بالذكر أن الكثير من الباحثين يصر على تسميتها بالمؤسسة غير الدينية نظرا لدورها التقني في مدينة الجزائر، غير أنهم يسمون العيون الموجودة في الأماكن العامة بـ"السبيل"، ولا يزال هذا المصطلح يستعمل حتى اليوم للدلالة على المنافع العامة، فقد أوقفت عدة أملاك على العيون والسواقي¹، هذا بالإضافة إلى الآبار والأودية المائية الطبيعية التي تصب في خليج الجزائر مثل وادي المغاسل الذي يصب في شمال المدينة، ويسقي فحص باب الواد وواد كنيس الذي تشح مياهه صيفا ويسقي جهات بير مراد رايس ونواحي الحامة الشرقية، ووادي الأكحل فضلا عن وادي الحراش الذي يفصل الفحص عن أحواش متيجة².

وقد شغل أمر تمديد المياه وإنشاء العيون العديد من الحكام وكانت لهم مساهمة قوية في تزويد المدينة بالماء، حيث أقاموا لها موظفين وكانت أوقاف العيون موجهة أساسا لخدمة وصيانة قنوات المياه وإصلاحها وحراستها وكانت أوقاف الطرقات تابعة لمؤسسة العيون³.

كانت من أكبر المخاطر التي تعاني منها قنوات العيون هي الزلازل وذا ما جعل مصاريف مؤسسة العيون كثرة ومتعددة ومكلفة فهي تحتاج إلى صيانة دورية متواصلة حتى تحافظ على سلامتها وتضمن تدفق الماء إلى المدينة، وقد شهد القرن 18م أشغال بناء وترميم قنوات المياه نتيجة الزلازل بالإضافة إلى تحسين توزيع المياه في المدينة وبناء العيون.

فقد قام محمد باشا بن عثمان بتجديد قنوات ساقية الحامة لأن ماءها كان ضعيفا، يذكر ذلك الزهار في قوله: "أتى بماء الحامة للبلاد وبنى له ساقية وأوقف عليه أوقافا لخدمة مجرى الماء إن فسد ولأجر وكيل الماء، وأمر بتفريقه على الأبراج وعلى المساجد والقشل (الثكنات) والمبيضات وباقي فرقه على العيون بزقاق البلاد يملأ الناس منه للديار"⁴.

¹ فارس مسدور وكمال منصوري، «الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر»، مجلة الأوقاف، العدد 15، نوفمبر 2008م، ص76.

² ناصر الدين سعيدوني، «فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال»، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 1، الجزائر، 1986م، ص24.

³ وافية نفطي، مرجع سابق، ص79.

⁴ أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص24.

أما حسين باشا فقد صنع طريقا لماء عين الزبوجة واشترى مياها أخرى ضمها للماء الوارد على المدينة، فكثر الماء بها وكان يصل حتى المناطق العالية¹.

كما حبس أحمد باشا جلسة حانوت قرب دار الإمارة على ساقية قناة الحامة وذلك مقابل الماء الذي أدخله لداره الواقعة بقرب سيدي علي الفاسي.

كما أوقف وكيل أوقاف عيون قسنطينة 500 فرنك لنقل الماء من خارج المدينة إلى الأحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة، كما ساعد على صيانة 100 عين بمدينة الجزائر وضواحيها منذ أواسط القرن 18م².

كما تطلبت من السلطات نفقات لإيصال المياه في المدن الكبرى حيث عملت على تجميع المياه المتبقية في خزان كبير بالمرسى لتلبية حاجة أصحاب السفن من الماء إذ تطلب إقامة هذه العيون مد شبكة واسعة من المجاري لتصريف المياه المستعملة³.

أما فيما يخص عيون الماء والآبار فقد كانت كثيرة نذكر منها: حبس خديجة بنت الحاج سلمان شاوش العسكر «جميع الجنة... بجميع عيونها من الماء غيره سواء كان عينا ظاهرا أو خفيا».

كما ترتبط الطرقات بالعيون وتتداخل الصلاحيات فيما بينها؛ بين كل من خوجة العيون وشيخ البلد وقايد الطرقات، حيث وجد تنسيق بينهم، ففي بعض الأحيان يكلف شيخ البلد ببعض أعمال الإصلاح وعلى سبيل المثال نذكر إصلاح مبيضات على يد شيخ البلد، كما لمؤسسة أوقاف العيون علاقة بالحمامات داخل المدينة بحكم أن مؤسسات الأوقاف تمتلك حمامات موقوفة عليها وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى دور مؤسسة أوقاف العيون في تجديد الشبكة المائية التي لها علاقة بوظيفة الحمام⁴.

¹ أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 158.

² ناصر الدين سعيدوني والمهدي بو عبدلي، مرجع سابق، ص 26.

³ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 147.

⁴ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 318-319.

لذا كانت الحمامات ذات مردود اقتصادي كبير، فنجد أن الحمامات الموقوفة لصالح المؤسسات الدينية نسبتها عالية حيث وصل عدد الحمامات الموقوفة 19 تسعة عشر؛ 7 منها تابعة للحرمين منها حمام يطو وحمام القرون وسركاجي تابع لسبل الخيرات¹.

والجدير بالذكر أن الحمامات كانت لها أهمية كبيرة وذلك راجع لدورها الاجتماعي والثقافي وميزتها العمرانية، فوثائقها تحتوي على العديد من المعلومات المهمة²، نظرا لأن الحمامات كانت تناقش فيها الأعمال التجارية والأمور العائلية وأمور الزواج، وكانت تتميز ببنائاتها الواسعة وغرفها الكثيرة المجهزة بالماء البارد والساخن³.

أما عن إدارة مؤسسة أوقاف العيون فكانت إدارتها تحت تصرف خوجة العيون الذي يدعى أحيانا بقائد العيون بمساعدة قائد الطرقات بالتنسيق مع شيخ البلد فيما يخص ما تحتاجه المدينة من خدمات⁴.

وكان قائد العيون يخضع مباشرة للداي، ووضعت قوانين صارمة ومراقبة شديدة من طرف خوجة العيون وقائد الشوارع (الطرقات) على هذه العيون وتعويد السكان على الاستهلاك المعقول ومراعاة الصالح العام⁵.

وقد كان لكل عين أو ساقية ناظر بحيث يسجل كلما يتعلق بالساقية بدفتر خاص بها، كما كانت تتداخل مهام قايد العيون وقايد الطرقات وقايد الفحص وشيخ البلد وفي بعض الأحيان أمناء الحرف خاصة منهم جماعة البنائين، لهذا نجد تعدد موظفي مؤسسة العيون منهم الخوجة والوكلاء أو النظار نظرا لتداخل المهام، وكان من الموظفين ضابط برتبة بلوك باشي إضافة إلى الكاتب ووكيل الحرج، ثم نجد أسماء المعلمين في البناء نظرا لأن مؤسسة العيون كانت لها شركة للبناء خاصة أعمال الصيانة والحفاظ على القنوات⁶.

¹ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 104-405.

² تنبيلة سفاح، «مساهمة الوقف في كتابة التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي لحمامات مدينة الجزائر في العهد العثماني (ق16-19م)»، أعمال ندوة الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18-19م، منشورات مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 30 ماي 2001، ص 206.

³ أحمد سلطاني، «الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية»، العدد 7، جامعة المدينة، الجزائر، ص 319.

⁴ وافية نفطي، مرجع نفسه، ص 318.

⁵ مولاي بلحميسي، مرجع سابق، ص 49.

⁶ وافية نفطي، مرجع نفسه، ص 318.

حيث قام خوجة العيون الحاج إسماعيل خوجة ابن خليل بتحديد خزان الماء ناحية باب الواد من ناحية البحر، ثم طلب الإذن من علي باشا ببناء علوي مشتمل على غرفتين وببيت واحد من مال أوقاف العيون وجعله وقفا على جميع العيون.

2 - الفنادق¹:

عرفت مدينة الجزائر الفنادق قبل التواجد العثماني وذلك حسب ما ذكره كل من البكري في القرن 11م، وحسن الوزان في بداية القرن 16م إلا أنه يبدو أن عدد الفنادق محدود مقارنة بالعقارات الأخرى المحبسة، وكان بناء الفنادق ضرورة حتمية نظرا لتزايد عدد السكان المحلي وكذا الوافدين من داخل البلاد وخارجها، وازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية حيث مثل الفندق الملجأ للتجار الأجانب إذ كانت الفنادق ذات وظيفتين؛ وظيفة اجتماعية تتمثل في الإسكان ووظيفة اقتصادية من أجل المتاجرة وتخزين السلع وبيعها.

كما كان هناك نوعان من الفنادق الكبيرة والصغيرة الحجم، كما تم تحويل دار إلى فندق، هذا وقد قدرت عدد الفنادق التابعة للحرمين سنة 1707م ثلاثة كما نجد أن فندق القهوة كان أحد أملاك سبل الخيرات².

ومن بين الفنادق المحبسة نذكر تحببس رجب بن دروازالحمايمي الواقع خارج باب عزون في سنة 1620م، أيضا تحببس محمد باشا عام 1767م-1768م فندق مخصص لربط الدواب خارج باب عزون الذي بناه مقابل باب الكنيسة.

والجدير بالذكر أن مدينة الجزائر كانت محورا اقتصاديا بالدرجة الأولى حيث تمركزت فيها آليات النشاط الاقتصادي من فنادق وحرف وورشات، لذا كانت المدينة تتوسع خارج أسوارها خاصة بمنطقة باب عزون³.

¹ وهي مباني كبيرة ذات طابق أو طابقين، يأوي إليها العزّاب والمسافرون، وكان في بعضها اصطبلات يمكن للتجار الذين يرتدون المدينة بالماشية والدواب أن ينزلوا فيها، أنظر: بلبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 81-82.

² وافية نفطي، مرجع سابق، ص 405-406.

³ مرجع نفسه، ص 410.

3 - المقاهي:

عرفت المقاهي انتشارا واسعا في مدينة الجزائر وبخاصة في الطرق المؤدي إلى الميناء، كانت في أغلب الأحيان مكتظة بالزوار الذين يقضون فيها معظم النهار في الحديث وشرب والتدخين واللعاب¹.

وكانت عبارة عن قاعات واسعة بها مقاعد الجلوس وفي عمقها فرن يقوم بجنبه القهواجي لإعداد القهوة تحت نظر الزبائن، وقد عدد ديفولكس أسماء مقاهي مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني:

مقهى مسجد بن نيقرو، مقهى سوق باب الواد، مقهى العين المزوقة، مقهى سيدي محمد الشريف، مقهى بحومة الصفارين، مقهى بحومة الخراطين، مقهى بفندق الزيت، مقهى بفندق الأرز، مقهى جامع كتشاوة، مقهى العريش، مقهى بسوق اللحامين، المقهى الصغير، المقهى الكبير، مقهى بجاية، كان عدد المقاهي كثير مقارنة بحجم المدينة داخل أسوارها وهي على صنفين مقاه واسعة ومقاه ضيقة وتتركز أساسا في الأسواق والفنادق².

وأهم ما يميز هذه المقاهي طريقة الجلوس حيث كان الأتراك يجلسون على المقاعد في حين البقية من الأهالي والأجانب كانوا يجلسون على الحصير المفروش على الأرض، وكانت المقاهي لا تخلو من الموسيقى والغناء بعد صلاة الظهر إذا كان عدد الزبائن كبيرا، كما كانت مكانا لعقد الصفقات التجارية³.

كما كانت توجد بعض المقاهي المخصصة للأنكشاريين الأتراك بحكم مجاورتها لثكنتين: القديمة العلوية والجديدة السفلية⁴، وقد كانت العقارات المحبسة على المقاهي تدرّ أموال ذات مردود دائم خاصة وأنها كانت منتشرة بجانب الأسواق الكبيرة منها مقهى البادستان وتحببس السيد مصطفى آغا الصبايحية القهوة الواقعة بعين الربط⁵.

¹ المازوردي بديرة، «حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن 18م»، منشورات المجلة

التاريخية المغربية ومركز الدراسات والبحوث، تونس، 1968م، ص100.

² بلبروات بن عتو، مرجع سابق، ص80-81.

³ أحمد سلطاني، مرجع سابق، ص318.

⁴ بلبروات بن عتو، مرجع نفسه، ص81.

⁵ وافية نفطي، مرجع سابق، ص406.

حائمة

خاتمة :

إن دراسة موضوع مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني سمح لنا باستخلاص بعض النتائج نجملها في النقاط التالية:

- كانت مؤسسة الوقف بالفعل مؤسسة دينية حضرية والتي كرسها التواجد العثماني بالجزائر إذ اعتبرت مؤسسة قائمة بذاتها مستقلة إداريا وماليا لديها أحباسها الخاصة بها وموظفوها ووكيل مسؤول على صرف مداخيل الأحباس.

- وجد الجزائريين في المذهب الحنفي مسلكا فقهيا يسمح لهم بالتحبيس على النفس حسبما أجازة علماءه، كما أن المالكية وفقوا في ملازمة الحنفية في كثير من المسائل الفقهية خلال الحم العثماني.

- مهما كانت الأسباب والعوامل التي أدت بالجزائريين إلى وقف أملاكهم إلا أن عامل الخوف على الملك وضرورة تأمين الثروة المكتسبة كان المحرك الأساسي في عملية التحبيس وذلك للحد من أطماع الحكام وتجاوزاتهم لأن الوقف يجعل ثروتهم بعيدة عن المصادرة ووضع اليد عليها وانتزاع الملكية لأي سبب من الأسباب، فطبيعة الوقف الشرعية أنه لا يباع ولا يشتري ولا يوهب.

- أصبحت مؤسسات الأوقاف بمختلف أنواعها مسألة محورية وقضية أساسية فبفضل مردودها لم ير الحكام ضرورة لرعاية المؤسسات الثقافية والدينية كما هو الحال بالنسبة لزاوية الجامع الكبير بمدينة الجزائر وعدة جوامع حنفية، إذ شكلت المصدر المالي الوحيد لسد حاجات طلاب العلم والتكفل بأجور الموظفين داخل المؤسسات الوقفية وكذا المدرسين والقائمين على شؤون العبادة بالمساجد والزوايا.

- كان لمؤسسة الحرمين الشريفين فائض في العائدات الوقفية مما جعلها تقدم إعانات لمؤسسات الأوقاف الأخرى وكذلك هو الحال بالنسبة لأوقاف مؤسسة

الجامع الأعظم الذي لعب دورا كبيرا في مختلف المجالات حتى اتسعت إلى مهام سياسية.

- اكتسبت مؤسسة سبل الخيرات أهمية كبيرة نظرا للعلاقة التي كانت تجمعها مع أتباع المذهب الحنفي، إذ كانت مؤسسة شبه رسمية مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية.

- أما بالنسبة للمؤسسات الوقفية الدينية الخاصة تعددت فئاتها المانحة وكذلك الفئة التي يعود عليها نفع الوقف، فقد شكلت أوقاف الأندلسيين إحدى المؤسسات الوقفية الهامة فهي لا تقل أهمية عن أوقاف الأولياء والأشراف ورغم تواضع أوقافها وقلة مردودها إلا أنها توضح جانبا مهما من الحياة الاجتماعية.

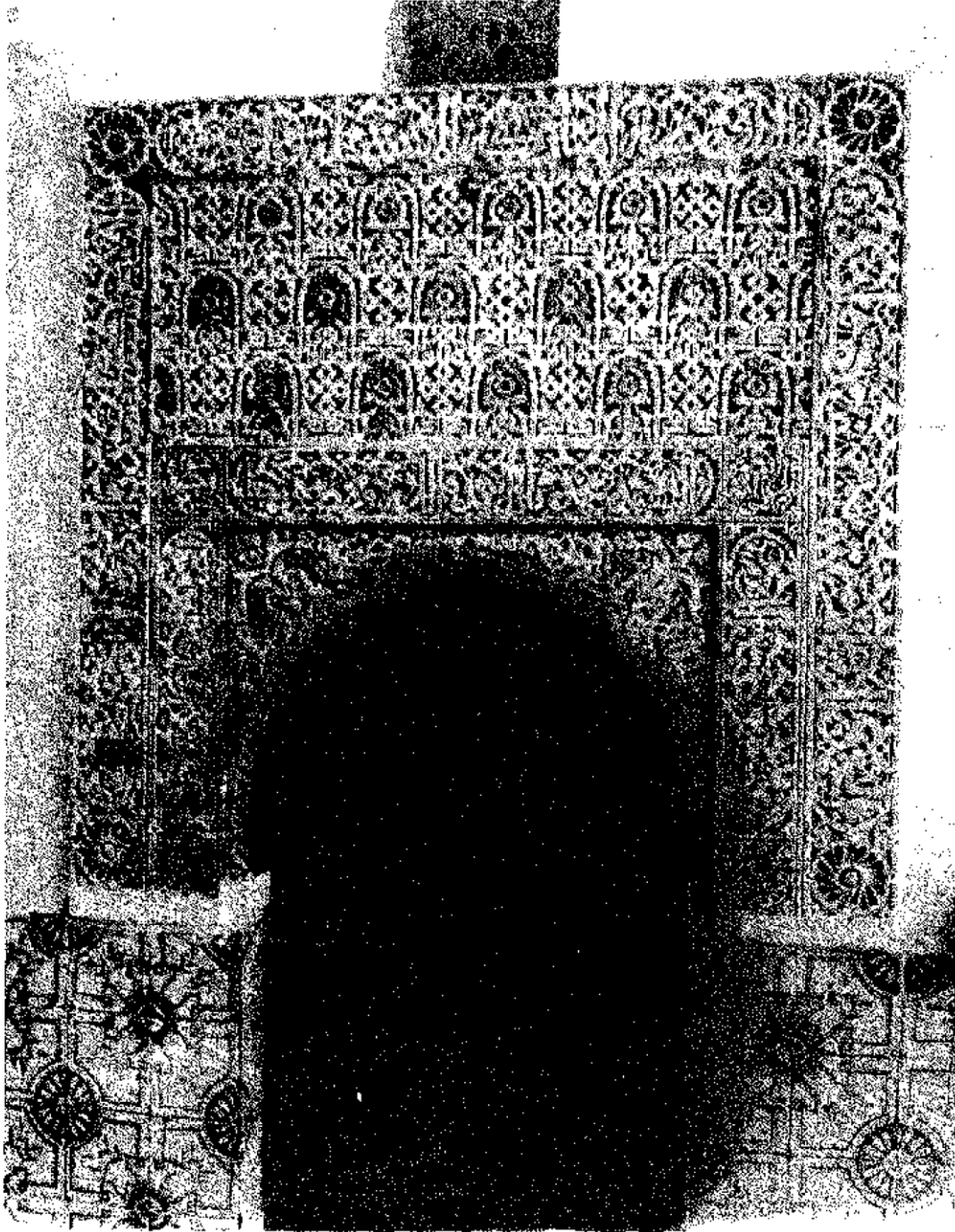
- وما يجب الإشارة إليه أن للمرأة الجزائرية أحباس أثبتت بذلك وجودا متميزا من خلال النظارة على الأوقاف وإدارة مؤسسة الوقف في الكثير من الحالات كما ذكرنا سابقا كانت الولية خدوجة ابنة أحمد قراوش وكيلة لضريح الولي سيدي عبد الرحمان الشعالبي.

- أخيرا يمكن القول بأنه على الرغم من أن السلطة الحاكمة لم يكن لها سياسة واضحة في حركة العمران والبناء إلا أن مؤسسة العيون ومختلف المرافق العامة كانت من أهم منجزات الأوقاف، هذه الأخيرة شكلت سندا قويا للدولة في ظل عجزها عن تلبية مختلف الحاجيات ومكملة لها في العديد من الميادين.

وفي الختام نقول أن هذه الاستنتاجات ليست أحكاما نهائية بل تبقى دائما دراسة ناقصة تحتاج إلى مزيد من التعمق.

الملاحق

الملحق رقم (1) : كتابة قبة سيدي أبي مدين (تلمسان)¹



كتابة قبة سيدي أبي مدين (تلمسان)

¹ رشيد بورويبة ، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 211.

الملحق رقم (2): قائمة بأسماء وكلاء الحرمين الشريفين 1635-1804م¹.

التاريخ	الوكلاء
1635-1636م	الحاج ناصف أغا بن يونس و خليل أغا بن علي التركيان يساعدهما كل من الحاج حمودة بن مروان الشريف والحاج خليل بن علي.
1653-1654م	محمد بن أغا حسن التركي وعلي أغا بن محمود التركي والتاجر بن الحاج علي كلاطو بن موسى الأندلسي والحاج محمد بن فاتح الأندلسي.
1691م	الحاج محمود أغا بن عبد الله والحاج علي أغا بن علي أغا والحاج محمد بن إبراهيم الأندلسي والحاج محمد بن فاضل الأندلسي.
1699-1700م	الحاج محمد بن إبراهيم الأندلسي ورفيقه الحاج محمد بن فاضل والحاج مصطفى الصمار والحاج رجب أغا.
1704-1705م	الحاج رجب أغا بن بن مصطفى التركي والحاج محمد العطار.
1707-1714م	الحاج أحمد أغا التركي والمكرم محمد بن عبد الله التركي والمعظم الحاج محمد بن المرحوم السيد أحمد العطار والحاج مصطفى بن إبراهيم أغا.
1725-1726م	السيد الحاج علي العطار ابن السيد أحمد بن الحاج والسيد محمد أمين الحرف ابن السيد محمد بن الشويهد والمعظم أحمد أغا عبد الله التركي والمعظم عمر أغا بن صالح التركي.
1726-1727م	الحاج شعبان منزول أغا بن عثمان التركي ومحمد أغا بن أحمد والحاج علي بن أحمد بن الحاج السعيد ومحمد بن محمد بن يوسف الشاوش.
1728-1729م	المكرم الحاج شعبان أغا والمكرم محمد أغا التركيين والناسك الحاج علي بن المرحوم السيد أحمد بن الحاج ساعد العطار والزكي الفاضل السيد محمد بن الشويهد الأندلسيين.
1749م	سليم أغا بن عبد الله ورفيقه محمد أغا بن خليل التركيان والخيران السيد أحمد بن محمد عرف المقفولجي والسيد الحاج عرف.
1772-1773م	السيد محمد بن المرحوم السيد أحمد بن المقفولجي.
1777م	الوكيل السيد علي خوجة والشاوش السيد محمد بن مسعود.
1792-1793م	أحمد ابن عمار.
1802-1804م	السيد الحاج إبراهيم خوجة التركي ابن السيد عبد الرحمان.

¹ وافية نفطي، مرجع سابق، ص 519.

الملحق رقم (3): قائمة بعض النساء اللواتي أوقفن على الأضرحة والزوايا¹.

اسم الواقعة	نوع الوقفية	المرجع	السنة
قمر بنت عبد الله	بيت مع مخزن	ضريح محمد يحيى بن عبد الله	1590م
الزهرا بنت الفهري	شطر حانوت	ضريح عمر التنسي	1618م
نجمة بنت عبد الله	جميع حانوت	ضريح الشريف الزهار	1624م
خديجة بنت حسن	حوش + جنة + دار	ضريح والي دادة	1628م
أمينة بنت الحاج مراد قورصو	كوشة	ضريح عمر التنسي	1663م
روزة بنت أحمد	جلسة حانوت	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1716م
عائشة بنت عبد القادر	شطر دار	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1741م
فاطمة بنت أحمد	ثلث دار	ضريح سيدي رمضان	1774م
رقية بنت أحمد	دويرة	قبة عبد القادر الجيلالي	1795م
خوجة بنت أحمد	ربعين من جنة	ضريح سيدي رمضان	1797م
حنيفة بنت مصطفى خوجة	علوي ومخزن وحنوت	زاوية كجاوة	1806م
الولية زهرة بنت المهدي	دار	ضريح سيدي رمضان	1813م
خديجة بنت الطاهر	ثلثان من دار	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1821م
الزهرا بنت خليل	علوي ومخزن وحنوت	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1822م
دومة بنت أحمد	قزان	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1825م
أمنة بنت محمد بوشمايم	دويرة	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1827م
خديجة بنت الحاج عبد الله	جنة	ضريح عبد الرحمان الثعالبي	1828م

¹ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 145.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

• القرآن الكريم

• الحديث النبوي الشريف

• المصادر :

- 1- ابن الأثير الجزري ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج3 ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، د.ت .
- 2- التنسي محمد بن عبد الله ، تاريخ بنو زيان ملوك تلمسان ، مقتطف من در العقيان في بيان شرف بني زيان ، تح : بوعياذ محمود ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2011م .
- 3- جولييان شارل أندري ، تاريخ افريقيا الشمالية ، ج2 ، تعريب: محمد مزالي البشرين سلامة ، الدار التونسية للنشر والتوزيع ، تونس ، 1978م.
- 4- ابن حمادوش عبد الرزاق ، رحلة ابن حمادوش الجزائري (لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال) ، تقديم وتحقيق: سعد الله ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983م
- 5- خوجة حمدان بن عثمان ، المرأة ، تقديم وتعريب: محمد العربي الزوبيري، منشورات ANEP ، 2005م .
- 6- الدردير أحمد بن محمد ، أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ، مكتبة أيوب ، نيجيريا ، 2000م .
- 7- الدمشقي موفق الدين ، المغني ، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1972م .
- 8- ابن زاكور الفاسي (ت 1708م) ، نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان عن فضلاء أكابر الأعيان ، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011م .
- 9- الزهار أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحمد الزهار نقيب أشرف الجزائر (1754-1830م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974م .
- 10- ابن الزيات يوسف بن يحي التادلي ، التشوف الى رجال التصوف ، تحقيق: علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 2007م .

- 11- شارل وليام ، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م) ، تعريب وتعليق وتقديم : اسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982م .
- 12- ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج 1 ، ط 1 ، دار المنار ، (د.م)، 2001م.
- 13- المزردى الأغا بن عودة صالح العشري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر وإسبانيا الى أواخر القرن 19م ، تحقيق ودراسة : يحي بوعزيز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990م.
- 14- المازوني أبو زكرياء يحي موسى ، الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، ج 1 ، تحقيق: مختار حساني ، دار الكتاب العربي ،الجزائر، 2009م.
- 15- المغراوي أحمد بن جمعة ، جامع جوامع الاختصار والتبيان في ما يعرض للمعلمين أباء الصبيان ، تحقيق: أحمد جلول بدوي و رابح بوتار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د.ت) .
- 16- المقرئ شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني ، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب ، ج4 ، تحقيق: احسان عباس ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، 1997م .
- 17- ابن ميمون ، التحفة المرضية في الدولة في البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم ، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981م .
- 18- هابن سترائيت ، رحلة الألمانى هابن سترائيت الى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ- 1783م) ، ترجمة وتقديم : سعيدوني ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2007م .
- 19- الوزان الحسن ، وصف افريقيا ، ترجمة : محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط 2 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1983م.

• المراجع باللغة العربية :

- 1- باياني سيد احمد ، الجزائر ، سلسلة الفن والثقافة والثقافة وزارة الاعلام ، الجزائر ، 1974م.
- 2- بوداود عبيد ، الوقف الاسلامي ما بين القرنين (7-9هـ/13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مكتبة رشاد ، الجزائر ، 2001م.
- 3- بورويبة رشيد ، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية ، ترجمة : ابراهيم شتوح ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ، 1979م.
- 4- بوغفالة ودان ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2009م.
- 5- حيدر كمال ، منهج البحث الأثري والتاريخي ، ط1 ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1990م.
- 6- ابن حمدوش مصطفى ، فقه العمران الاسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956-1246هـ/1549-1830م)، دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث ، دبي ، الامارات ، 2000م.
- 7- الحسني كمال دحومان ، الأشراف ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري ، دار خلدون للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008م.
- 8- ابن حوقل أبي القاسم ، صورة الأرض ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان ، (د.ت) .
- 9- ريمون أندري ، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني ، ترجمة : لطيف فرح ، دار الفكر ، القاهرة ، 1996م.
- 10- زكي عيسى ، موجز أحكام الوقف ، ط2 ، الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت ، 1995م .
- 11- ابو زهرة محمد ، محاضرات في الوقف ، ط2، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1971م.
- 12- سعد الله ابو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان ، 1995م.

- 13- تاريخ الجزائر الثقافي ، ج2 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1995م.
- 14- تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1995م.
- 15- سعيدوني ناصر الدين ، دراسات تاريخية عن ملكية و الوقف و الجباية ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2001م.
- 16- دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، (د.ت) .
- 17- في الهوية والانتماء الحضاري ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013م.
- 18- النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ، ط3 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2012م.
- 19- ورقات جزائرية ، ط2 ، منقحة ، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
- سعيدوني ناصر الدين و المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م.
- 20- شاوش الحاج محمد رمضان ، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان دولة تامزيان ، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011م .
- 21- شلبي محمد مصطفى ، أحكام الوصاية والأوقاف ، ط4 ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1982م.
- 22- الصالح محمد أحمد ، الوقف في الشريعة الاسلامية ،الرياض ، السعودية ، 1422هـ.
- 23- بن صالح قارة مبروك ، أصول الأشراف والقبائل ، ط3 ، دار الكلمات للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2016م.
- 24- العيادي أحمد المختار ، في تاريخ المغرب والأندلس ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
- 25- العربي هشام يسري ، جغرافية المذاهب الفقهية ، ط1، دار البصائر ،القاهرة ، 2005م.
- 26- غطاس عائشة ، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2007م.

- 27- فيلاي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني ، ج1، موفم للنشر ، الجزائر ، 2011م.
- 28- مروش المنور ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ، " العملة والأسعار والمدخل " ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009م.
- 29- مريوش أحمد ، الحياة الثقافية في الجزائر ، خلال العهد الثماني ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، الجزائر ، 2007م.
- 30- المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1968م.
- 31- نور الدين عبد القادر ، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي ، ط2 ، مطبعة البحث، قسنطينة ، الجزائر ، 1965م.
- 32- هلايلي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد الثماني ، دار الهدى ، الجزائر ، 2008م.
- 33- بنية الجيش خلال العهد العثماني ، دار الهدى، الجزائر، 2007م.
- 34- ورقات جزائرية ، ط2 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009م.

• المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Boutin, Reconnaissance Des Ville's, Fortset D'alger Pub,g ,Esquer , Paris, 1927.
- 2- André Raymond , Les Grands Villes Arabes à Le poque Ottomane ,étiduon Sindibad , Paris , 1985.
- 3- Abbert Devoulx , Les édifce religieux De Lancien Alger in revue African , 1968.
- 4- Ventur De Paradis , Tunis et Alger Ou X Y III siècle , Mémoire Etopservation rassembles et présents par joeph cuop , Sindibad , Paris , 1983.

• المقالات والدراسات :

- 1- بديرة المازودي ، >> حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن 18م << ، منشورات المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، 1968م.
- 2- بلحميسي مولاي ، >> مشاكل المياه في الجزائر << ، مجلة البحوث ، العدد 2 ، 1994م.
- 3- بودريعة ياسين ، >> زاوية الشرفة (1709-1848م) نموذج للمؤسسات الاجتماعية بمدينة الجزائر إبان العهد العثمان << ، مجلة دراسات ، العدد 15-16 ، 2013م .
- 4- بيرم كمال ، فعالية الأوقاف في المجتمع بالجزائر العثمانية ، محاضرة رقم 9 ، جامعة المسيلة ، (د.ت).
- 5- التميمي عبد الجليل ، >> وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر << ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 5 ، تونس ، 1989م.
- 6- الجيلالي عبد القادر ، >> الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا << ، مجلة الأصالة ، العدد 8 ، الجزائر ، 1972م.
- 7- حماش خليفة ، >> دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني << ، مجلة الدارة مجلة فصلية محكمة عن دار الملك عبد العزيز ، العدد 1 ، السنة 36 ، محرم 1431هـ.
- 8- حوتية محمد ، >> أوقاف اقليم توات نموذج قصر كوسان دراسات الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م << ، مجلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، ماي 2001م.
- 9- الدوري عبد العزيز ، >> دور الوقف في التنمية << ، الحوليات المغربية للاقتصاد ، العدد 21 ، السنة 6 ، خريف 1997م.
- 10- رستم محمد بن زين العابدين ، >> مشاركة أصل الغرب الاسلامي في الوقف عن الحرمين الشريفين << ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف السعودية ، الجامعة الاسلامية ، 2009م.
- 11- زهرة زكية ، >> حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق << ، مجلة الدراسات انسانية ، الجزائر ، 2001م.

- 12- سعيدوني ناصر الدين ، >> فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال << ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 1، الجزائر، 1986م.
- 13- >> الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و 19م << ، أعمال ندوة الجزائر 29-30 ماي 2001 م ، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2001م.
- 14- ابو سليمان عبد الرحمان بن ابراهيم ، >>الوقف مفهومه ومقصده<< ، ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية ، (د.ت).
- 15- سفاح نبيلة ، >> مساهمة الوقف في كتابة التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي لحمامات مدينة الجزائر في العهد العثماني (ق16-19م) <<، أعمال ندوة الوقف ، مجلة دراسات انسانية ، عدد خاص ، 2005م.
- 16- سلطاني أحمد ، >> الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية <<، العدد 7 ، جامعة المدية ،الجزائر ، (د.ت).
- 17- صالح عبد الرحمان الحسين ، عبد الله بن سليمان المنيع ، >> نبذة عن الوقف << ، مركز استثمار المستقبل ، الرياض ، السعودية ، (د.ت).
- 18- عبد المجيد مقتدر حمدان ، >> الوقف مفهومه وتاريخه و أسبابه <<، مؤتمر الوقف الاسلامي ، قاعة المؤتمرات بوزارة التعليم العالي ، السودان ، 11-12 يوليو ، 2017م.
- 19- عمر عليوان أسعيد ، >> أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية << ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، العدد 55 ،الجزائر ، اكتوبر 2006م.
- 20- بن عون محمد الحاكم ، >> مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي << ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد 13، قسم العلوم الانسانية ، جامعة الوادي ، (د.ت) .
- 21- غطاس عائشة ، >> حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر ، أعمال ندوة الوقف في الجزائر اثناء القرنين 18 و19م << ، جامعة الجزائر ، 29-30 ماي 2001م.

- 22- فنتازي خير الدين ، <<التطور التشريعي لنظام الوقف في الجزائر>> ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2015م.
- 23- قاسمي زبددين ، << الوقف بمنطقة القبائل من 1817-1878م دراسات انسانية الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و 19م >> ، مجلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، ماي 2001م.
- 24- ابن القاضي محمد الشاذلي ، << كيف أسس الامام الأعظم مذهبه ، جامع الزيتونة >>، المجلة التونسية ، العدد 4 ، 1940م .
- 25- القشاعي فلة مساوي ، << أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني في الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و 19م >> ، أعمال ندوة الوقف ، منشورات جامعة الجزائر ، 2001-2002.
- 26- مخلوف ماجدة صلاح ، << الخدمات والمرافق العامة في مكة في العهد العثماني (1517-1916م) >> ، بحث مقدم الى ندوة مكة المكرمة عاصمة الثقافة الاسلامية ، 1426هـ.
- 27- مزيان عبد المجيد ، << المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الاستعمار >> ، مجلة التاريخ ، العدد 22، الجزائر ، 1986م.
- 28- مسدور فارس ، << كمال منصوري ، الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر >> ، مجلة الأوقاف ، العدد 15، نوفمبر 2008م.
- 29- نمير عقيل ، << حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية >>، أعمال ندوة الوقف في الجزائر القرن 18-19م، مجلة دراسات انسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002م.
- 30- << المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا >> ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 25-26، جامعة دمشق ، 2001م.

- 31- هلايلي حنيفي ، >> الحضور الاندلسي في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية << ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 31 ، 2005م.

● الرسائل الجامعية :

- 1- بن عتو بلبروات ، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، 2007-2008م.
- 2- بن عزوز عبد القادر ، فقه استثمار الوقف وتمويله في الاسلام (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004م .
- 3- بودريعة ياسين ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال وبيت البايلك ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007م.
- 4- بوغفالة ودان ، أوقاف المدينة ومليانة في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2006-2007م.
- 5- بوشنافي محمد ، الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830م ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2002-2003م.
- 6- حماش خليفة ، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني ، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006م.
- 7- شويتم أرزقي ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م) ، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2005-2006م.

- 8- عبد الجبار انتصار ، المقاصد التشريعية للأوقاف الاسلامية ، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والأصول ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، اوت 2007م.
- 9- غطاس عائشة ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830م) مقارنة اجتماعية اقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث ، ج1، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الانسانية ، 2001م.
- 10- القحطاني سعيد منصور مرعي ، اسهام الوقف في دعم الحركة العلمية في القرن السابع هجري ، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في التربية الاسلامية والمقارنة ، جامعة أم القرى ، السعودية ،
- 11- كشود حسان ، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008م.
- 12- لزغم فوزية ، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي 1520-1830م ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ في الحضارة الاسلامية ، جامعة وهران ، 2013-2014م.
- 13- معاشي جميلة ، الانكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة نهاية العهد العثماني ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث ، قسم الآثار ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007-2008م.
- 14- نفطي وافية ، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م الي منتصف القرن 19م ، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، 2016-2017م.
- 15- يحيوي العمري ، الكتابات الأثرية في الغرب الجزائري ، دراسة تنميطية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم الآثار الاسلامية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2014-2015م.
- 16- يمينة درياس ، السكة الجزائرية في العهد العثماني ، أطروحة دكتوراه ، الحلقة الثالثة ، جامعة الجزائر ، 1987-1988م.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرفان
	الاهداء
01	مقدمة
07	المدخل: الإطار المفاهيمي للوقف
08	1- تعريف الوقف
10	2- مشروعية الوقف
12	3- أنواع الوقف
14	الفصل الأول: تطور الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني
15	1- المبحث الأول: لمحة عن الوقف قبل مجيء العثمانيين
19	2- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار الوقف
28	3- المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الوقفية
35	الفصل الثاني: مؤسسات الوقف الدينية العامة ومساهمتها في التكامل الاقتصادي والتضامن الاجتماعي
36	1- المبحث الأول: أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين
43	2- المبحث الثاني: أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم
49	3- المبحث الثالث: أوقاف مؤسسة سبل الخيرات
58	الفصل الثالث : مؤسسات الوقف الدينية الخاصة ودورها الثقافي والاجتماعي
59	1- المبحث الأول: أوقاف الزوايا والأضرحة
68	2- المبحث الثاني: أوقاف أهل الأندلس
73	3- المبحث الثالث: أوقاف جماعة الأشراف
78	الفصل الرابع: مؤسسات وقفية متنوعة ومساهمتها في مختلف المجالات
79	1- المبحث الأول: أوقاف مؤسسة بيت المال

83	2- المبحث الثاني: أوقاف الجند والتكنات
89	3- المبحث الثالث: أوقاف المرافق العامة
95	الخاتمة
98	الملاحق
102	قائمة المراجع والمصادر
113	الفهرس
116	الملخص

الملخص :

يتضمن هذا البحث دراسة مفصلة عن مؤسسات الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني و إبراز العوامل المؤثرة في تطور الوقف و انتشاره وقد كانت للظروف السياسية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة دورا هاما في ذلك ، فقد عمد الكثير من الجزائريين إلى وقف أملاكهم، و هذا ما أدى بالإدارة العثمانية إلى تنظيمه وتسييره وفق مجموعة من الإجراءات والآليات والتنظيمات و تنصيب هيئات وموظفين يقومون بالإشراف عليه .

الكلمات المفتاحية :

الوقف- العهد العثماني - المؤسسات الوقفية - الزوايا - المساجد - سبل الخيرات - الجامع الأعظم.

Résumé:

Cette recherche comprend une étude détaillée sur les énnstitutions de dotation en Algérie à l'époque Ottomane à travers le developpement de la dotation et en mettant en évidence les facteurs affectant sa diffusion .

Les condition politiques que l'Algérie a connues pendant cette période ont joui un rôle dans sa propagation .

Et à la suit de l'augmentation de dotation l'administration Ottomane s'employant à l'organier et à la gérer selon un ensemble de procédures et de mécanismes par la construction des institutions en installant des officiers pour les encadrée .

Les mots clés : La dotation / Ere Ottomane Intitution de dotation – Les mosquée – La grand mosquée .